

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Centre Universitaire  
Colonel Akli Mohand Oulhadj  
Bouira



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
المركز الجامعي  
العقيد أكلي محمد أولحاج  
البويرة

معهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية  
التخصص: مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

تحت عنوان

دور الضريبة في التنمية الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:  
- قاشي يوسف

من إعداد الطلبة:  
- جعفر خوجة مريم  
- قاضي كهينة

السنة الجامعية: 2013/2012

# شكر و عرفان

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ [إبراهيم : 7]

يا رب شكرك واجب محتتم  
عد النجوم بعرض السماء مقدارا  
ما لي أرى نعم الإله تحيطني  
دعني احدث بالنعيم فإني  
ها أنا ذا بالشكر أتكلم  
يرضيك أني بعد شكرك مسلم  
من كل جنب ثم لا أتكلم  
ممن يقر ولست ممن أكرم  
نحمد الله حمدا كثيرا على شمول فضله ونعمته وجميل إحسانه حمدا يوجب من رضوانه ورحمته وعفوه  
ومغفرته

إنه لا من دواعي التقدير بالجميل أن نشكر من اشرف علينا في إنجاز هذا العمل المتواضع وكان

خير الأساتذة، الأستاذ: قاشي يوسف

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الكرام، وكل الزملاء والزميلات،

دون أن ننسى الأستاذ : طحطاح احمد

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نوجه تحية تقدير وشرف إلى كل العائلة خاصة الوالدين الكريمين،

و إلى كل من شجعنا ولو بكلمة طيبة واستعجل بالسؤال شوقا ليرى هذا العمل يكتمل

و إلى كل هؤلاء نحدد شكرنا واحترامنا، فجزاهم الله عنا كل خير.

❖ مريم  
❖ كهينة

## الفهرس

### مقدمة عامة

#### الفصل الأول: الضريبة والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الضريبة.....3

المطلب الأول: نشأة وتعريف الضريبة

الفرع الأول: نشأة الضريبة.....3

الفرع الثاني: تعريف الضريبة.....4

المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الضريبة

الفرع الأول: مبادئ الضريبة.....7

الفرع الثاني: أنواع الضريبة.....9

المطلب الثالث: الوعاء الضريبي وأهداف الضريبة

الفرع الأول: الوعاء الضريبي.....14

الفرع الثاني: أهداف الضريبة.....16

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية و عناصرها و مقاييسها

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية.....21

الفرع الثاني : عناصر التنمية و مقاييسها.....23

## المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة

الفرع الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.....27

الفرع الثاني : التنمية المستدامة.....31

## المطلب الثالث: معوقات و أهداف التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: معوقات التنمية.....34

الفرع الثاني: أهداف التنمية.....35

## الفصل الثاني: اثر الضريبة على التنمية الاقتصادية

### المبحث الأول: دور الضريبة في المجال الاقتصادي

المطلب الأول: الضريبة مورد لتمويل التنمية الاقتصادية.....41

المطلب الثاني: اثر الضريبة على الإنتاج والأسعار في التوزيع.....43

الفرع الأول : اثر الضريبة على الإنتاج.....44

الفرع الثاني: اثر الضريبة على الأسعار.....44

الفرع الثالث : اثر الضريبة في التوزيع.....45

### المطلب الثالث: دور الضريبة في معالجة التقلبات الاقتصادية

الفرع الأول: اثر الضريبة على معالجة الكساد والتضخم والبطالة.....45

الفرع الثاني: اثر الضريبة على الاستهلاك - الادخار - الاستثمار .....51

### المبحث الثاني : علاقة الضريبة بالاستقرار الاقتصادي و التوازن الاجتماعي

المطلب الأول: علاقة الضريبة بالاستقرار الاقتصادي.....55

المطلب الثاني: أثر الضريبة على التوازن الاجتماعي.....56

56.....الفرع الأول: دور الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل.

57.....الفرع الثاني: دور الضرائب الغير مباشرة في إعادة توزيع الدخل.

خاتمة عامة

الأشكال:

الشكل 01: نموذج لمقياس كوسوف.....26

الشكل 02: العوائق التي تعيق التنمية المتوازنة.....28

الشكل 03: نظرية التنمية غير المتوازنة.....29

الشكل 04: معدل انخفاض البطالة في الجزائر.....50

قائمة المراجع.....65

# مقدمة عامة

المقدمة:

انحصرت مهام الدولة قديما على وظائف محددة وعرفت بذلك ب"الدولة الحارسة" حيث تمثلت هذه الوظائف على توفير بعض الخدمات الأساسية فقط، متمثلتا في توفير الأمن الداخلي و الخارجي، و الدفاع و العدالة و كذا تقديم بعض الخدمات كبناء الجسور وشق الطرق... وغيره، لتتطور بعد ذلك وظائف الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لما نتج عنهما من تدمير للبنى الاقتصادية لمعظم الدول مما أدى بالمفكرين الاقتصاديين الاهتمام للاهتمام أكثر بمواضيع التنمية الاقتصادية، و كذا لجوء غالبية دول العالم إلى البحث عن أفضل السبل والوسائل لبناء اقتصادياتها كما نجحت بعض دول العالم في تحقيق مختلف الغايات التي كانت تهدف إلى تحقيقها إلا أن معظم الدول مازالت تعاني من مشكلة التخلف في جميع المجالات، رغم الجهود المبذولة من اجل الخروج من دائرة التخلف إلا أن هذا يتطلب وجود تمويل دائم من اجل تمويل مختلف الاستثمارات و المشاريع الإنمائية، بعد أزمة الكساد العالمي 1929 تزايد اهتمام العالم بالضرائب ليس باعتبارها مورد مالي، وإنما أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية، تستخدم لبلوغ أهداف مختلفة و بذلك أخذت الضرائب اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في علم المالية العامة، وذلك لكثرة ما تثيره من مسائل تستحق الدراسة خاصة فيما يتعلق بالجانب الفني تلعبه في شتى المجالات الاقتصادية و لقدرتها على تعبئة الموارد المالية التي تحتاجها الدولة في تغطية نفقاتها العامة وإعطاء أقصى حد من الفعالية الاقتصادية مما أدى بالدولة إلى الاعتماد أساسا على هذه الوسيلة، التي تشكل موردا ماليا لا يمكن أن يفنى ما دامت هناك نشاطات اقتصادية و تجارية خاضعة، تقتطع منها مبالغ مالية إجبارية، لتوجه بعد ذلك لتمويل النفقات العامة، و التكفل بتمويل بعض المشاريع.

ونظرا لأهمية الضرائب في تمويل الميزانية العامة عملت الدولة جاهدة من اجل الحصول على مبالغ مالية

كبيرة، باستطاعتها ذلك تحقيق تنمية اقتصادية لعل تحقيق ذلك إلا بتطبيق سياسة جبائية فعالة تركز على

الضرائب ذات المردودية المالية العالية و المقبولة سياسيا و اجتماعيا، و ذلك بغية تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بمحاربة التقلبات الاقتصادية وكذلك لقدرة الضرائب في التأثير على حجم الاستهلاك، الادخار، الاستثمار من اجل خلق توازن اقتصادي وكذا التأثير في إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، ونظرا لما تتمتع به الضرائب من التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة إلا أنها تتأثر غرضا وتنظيما و حصيلة لهذه الأوضاع .

أن الضريبة تلعب دورا هاما في إحداث تنمية اقتصادية لذا ارتأينا أن نقدم بحثنا هذا تحت عنوان : " دور الضريبة في التنمية الاقتصادية" و ذلك كمبادرة منا لتبيان أهميتها ودورها المالي والاقتصادي والاجتماعي ، بعدما أصبحت الدولة تعتمد عليها كمورد مالي إضافي إلى جانب عوائد الجباية البترولية.

أن التذبذب في أسعار المحروقات خاصة في السنوات القليلة الماضية أدى بالدولة الجزائرية زيادة اهتمامها بموضوع الضرائب، و ذلك بإحداث إصلاحات جبائية منذ سنة 1992.

انطلاقا من هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا كما يلي: "ما هو اثر الضريبة على مؤشرات التنمية الاقتصادية"

ولدراسة الموضوع من مختلف الجوانب الأساسية له ارتأينا لطرح الأسئلة التالية:

- ما هو الأساس القانوني الذي بموجبه يسمح للدولة بفرض الضريبة ؟ .

- ما هو دور الضريبة في معالجة التقلبات الاقتصادية؟.

-هل تؤدي الضريبة إلى تحقيق توازن اقتصادي؟.

- و للإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

للضريبة دور أساسي و فعال في محاربة التقلبات الاقتصادية: التضخم، الكساد، البطالة.





- تؤدي الضريبة إلى تهيئة المناخ الملائم للقيام بعملية الادخار، وكذا تشجيع و تحفيز عملية الاستثمار و النهوض بتنمية شاملة للاقتصاد الوطني.

والهدف من جراء هذا البحث هو محاولة للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة، خاصة و إننا نعلم بان حسن استخدام الدولة لنظام ضريبي فعال من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تنمية اقتصادية شاملة لما تحققه الضريبة من موارد مالية معتبرة لحزينة الدولة و باعتبارها وسيلة يمكن بواسطتها تهيئة المناخ للقيام بتحفيز الاستثمار.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على منهج نظري تحليلي، إضافة إلى تحليل بعض المعطيات الاقتصادية للإلمام بالموضوع الذي تطرقنا إليه قمنا بهيكلة البحث على النحو التالي:

قدمنا فصلين في الجانب النظري ، جاء الفصل الأول تحت عنوان " الضريبة و التنمية الاقتصادية" يحتوي على مبحثين بحيث تناولنا في المبحث الأول: مفهوم الضريبة، مبادئ وأنواع الضريبة، الوعاء الضريبي وأهداف الضريبة. أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى: ماهية النمو و التنمية، نظريات التنمية الاقتصادية، معوقات وأهداف التنمية الاقتصادية.

وقدم الفصل الثاني تحت عنوان " اثر الضريبة على التنمية الاقتصادية" وتم فيه توضيح الدور الذي تلعبه الضريبة في معالجة كل من التضخم، البطالة، الكساد، ومدى تأثير الضريبة في كل من عملية الاستهلاك، الادخار، الاستثمار.

و أخيرا بحثنا هذا باستنتاج عام حول مراحل البحث ومحتوى كل فصل منه، والتوصل إلى إجابات عن الأسئلة التي تم طرحها وكل ذلك ممثلا في خلاصة هذا البحث.

# الفصل الأول: الضريبة و التنمية

## الاقتصادية

## تمهيد:

تحتل الضريبة في عالمنا المعاصر مكانة في اقتصاديات الدول بصفة عامة، ولا يرجع ذلك لكون الضريبة تمثل أهم الإيرادات العامة لهذه الدول بل أيضا إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق الأغراض و الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها أو الوصول إليها، حيث يعتبر هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية لتحقيقها فهي من بين السبل التي تسمح لها بالانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وتغيير الأوضاع المزرية التي مازالت تعيشها اليوم.

إذ يمكن استخدام الضريبة كأداة لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالضريبة من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ تعتبر أهم مورد يمول الخزينة العامة للدولة.

ونظرا لكل هذا فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإطاحة بالجوانب المختلفة للضرائب والمفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لذا قسمنا فصلنا هذا إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالضريبة وفي المبحث الثاني الجوانب المختلفة للتنمية والمفاهيم المرتبطة بها.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الضريبة

إن الدور الكبير الذي تلعبه الضريبة بخصائصها العامة في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة، تجعل هذه الأخيرة تعتمد عليها اعتمادا كليا في إيراداتها العامة. فلهذا تقوم الدولة بوضع قواعد ضريبية تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها.

## المطلب الأول: نشأة وتعريف الضريبة

## الفرع الأول: نشأة الضريبة

كان أفراد المجتمع قديما يعيشون في شكل قبائل وكان يتم ذلك دون أن يستلزم نفقات عامة، لكن سرعان ما ظهرت الحاجة المشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة و القبائل الأخرى، كالحاجة إلى الأمن و الدفاع والغذاء، وبالتالي استلزم على زعيم (رئيس) القبيلة الاستعانة بالهبات و الأموال والتبرعات وكذا العمل التطوعي الفردي أو الجماعي.

تعدد حاجات الفرد وتنوعها أدت إلى ظهور ما يسمى بالحاجة العامة التي لا يمكن لأي فرد تحمل نفقاتها لوحده، مما استلزم وجود مجلس للقبيلة بتنظيم الحياة داخل القبيلة وتقسيم العمل من اجل توزيع النفقات بين جميع الأفراد، ومع توسع القبيلة وزيادة مهام مجلس القبيلة ظهر مفهوم الدولة كمنظم للحياة الاجتماعية و أصبح من الضروري لهذه الدولة تأمين الموارد اللازمة للمحافظة على الأمن والدفاع عن ممتلكات الأفراد مما أدى بها إلى فرض تكاليف الإلزامية على الأفراد نظير ممارسة بعض المهن أو عبور بعض الجسور أو دخول بعض الأسواق.

ومع تزايد الحاجات المالية للدولة أدى بها إلى فرض ما يسمى بالضريبة بدءا بالضريبة غير المباشرة إلى الضريبة المباشرة، وتستند الدولة في ذلك إلى "نظرية العقد الاجتماعي"<sup>(1)</sup> للمفكر الفرنسي (جاك جان روسو) وهو بنص على أن أفراد المجتمع يربط بينهم عقد اجتماعي وبالتالي يجب على الكل أن يوفى بهذا العقد المبرم.

(1) غازي عناية، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق، 1998، ص99.

وعليه فان كل شخص يدفع قيمة الضرائب المستحقة عليه كل حسب مقدرته لقاء الأمن والعدالة والخدمات التي تقدمها الدولة ودورها في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، إذ أصبحت من الوسائل المالية العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها، إما ظهور المفهوم الحديث للضريبة فكان ذلك أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 م الذي اوجب تدخل الدولة في توسيع نشاطها بزيادة ميزانيتها بحيث أصبحت الضريبة أداة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي، ومن أهم مصادر الإيرادات العامة وكذلك وسيلة فعالة للتحكم في مسار الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يؤدي إلى انتعاشه وحسن أدائه.

### الفرع الثاني: تعريف الضريبة

في غياب تعريف تشريعي، يمكن أن نعرف الضريبة على أنها:

**التعريف الأول:** "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.

**التعريف الثاني:** اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.

أما أحدث تعريف للضريبة هو: "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"<sup>(1)</sup>.

ومن هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص الضريبة:

#### 1. خصائص الضريبة:

##### 1. الضريبة مبلغ من المال (فريضة نقدية)

قد يكون هذا المال نقدا أو عينا، فقد كانت الضرائب في العصور القديمة و الوسطى تدفع عينا كأن يقتطع جزء من المحاصيل الزراعية لقاء الضريبة على الإنتاج الزراعي، أو أن تكون خدمات إجبارية تفرض على الأشخاص دون مقابل محدد كنظام السخرة أو التجنيد الإجباري. وتماشيا مع الطابع النقدي للمعاملات الاقتصادية في العصر

(1) محمد عباس محمزي، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2008، ط4، ص13-14.

الحديث، أصبحت الضريبة تدفع نقدا باعتبار ذلك أسهل فرضا وتحصيلا واقل إنفاقا من الضريبة على المال العيني، لان الضريبة العينية تحتاج لنقل البضائع و الحفظ و البيع ناهيك عما قد تتعرض إليه من تلف أو نقص و ما شابه ذلك نتيجة تعرضها للظروف الجوية المختلفة.

## 2. الضريبة تفرض بحكم القانون

وفقا لهذه الخاصية لا يجوز أن تفرض الضريبة إلا بقانون وهو ما يسمى بمبدأ قانونية الضريبة والذي يتمثل في المادة(14) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لسنة1789م والتي نصت على أن "لجميع المواطنين الحق سواء بأنفسهم أو عن طريق من يمثلونهم في التأكد من ضرورة الضريبة وتحديد مقدارها ووعائها وتحصيلها ومدتها".

## 3. الضريبة تفرض بصورة جبرية

أي أنها تفرض على المكلفين بما يحكم القانون ولا يخبرون في ادائها ولا في كيفية دفعها وموعدها وإذا امتنعوا عن دفعها طواعية حصلت منهم بصورة جبرية.

## 4. تفرض الضريبة على المكلفين بها

القانون الضريبي هو الذي يحدد الشخص المكلف بدفع الضريبة سواء كان من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين كالشركات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية أو الهيئات المعنوية الأخرى. وسواء كان من المواطنين أو الأجانب وسواء كان من المقيمين في الدولة أم من غير المقيمين فيها.

## 5. الضريبة تدفع لخزينة الدولة

المقصود بالدولة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والسلطات المحلية وكلها تتمتع بالشخصية الاعتبارية والسلطة العامة. وتنقسم الضرائب وفقا للجهة المدفوع لها إلى ضرائب مركزية في حال دفعها للحكومة المركزية في الدولة وخاصة في الدول الفيدرالية، وضرائب إقليمية إذا دفعت للولايات، وضرائب محلية إذا دفعت للبلديات والسلطات المحلية.

## 6. تفرض الضريبة بصفة نهائية

و هذا يعني أن المكلف بعد دفع الضريبة المترتبة عليه لا يحق له المطالبة باسترداد المبالغ التي دفعها كضريبة ما دام أنها فرضت عليه ودفعت بشكل يتفق وأحكام القانون الضريبي. كما لا يحق له المطالبة بفوائد عنها لأنها فرضت عليه بصفة نهائية ولا يغير من هذه الصفة أن القانون الضريبي يعطي للمكلف الحق باسترداد الضريبة في حالات معينة كدفعها دون وجه حق أو دفعها زيادة عما هو مقرر قانونا، وهذا ما يميز الضريبة عن القروض العامة الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من المكلفين جبرا.

## 7. ليس للضريبة مقابل معين

من المعروف أن الضريبة تدفع من قبل المكلف باعتباره عضوا متضامنا في المجتمع يلتزم بالمساهمة في الأعباء و التكاليف العامة للدولة لذلك لا يحق للمكلف أن يطلب من الدولة أن تقدم له نفعاً خاصاً ومباشراً لقاء دفعه الضريبة.

و بناء عليه فإن الالتزام بالضريبة يعتمد على مدى قدرة الشخص على المساهمة في تغطية الأعباء والتكاليف العامة للدولة وليس بمدى تمتعه بالخدمات أو المنافع العامة.

## 8. الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها

أول هدف كلن للضريبة هو هدف مالي باعتبارها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة بحيث احتل الهدف المالي للضريبة مركز الصدارة بين أهدافها العامة، ولكن التطور الاجتماعي و الاقتصادي وسع أهداف الضريبة وأصبحت تستخدم كأداة مهمة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية... الخ<sup>(1)</sup>.

(1) رفعت محبوب " المالية العامة " دار النهضة العربية ، بيروت 1979 ، ص 204.

## المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الضريبة

تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها باختلاف الزمان والمكان وذلك حسب الجهة المنظور منها ولذا لا تقتصر الضريبة الحديثة على نوع واحد من أنواع الضرائب دون سواها، بل تحاول كل دولة أن تصنف الضرائب في أكثر من صنف ومن خلال هذا التنوع نجد أن الدولة تبرز عدة أهداف من جرائها.

## الفرع الأول: مبادئ الضريبة

إن التنظيم الضريبي يتضمن مبادئ مشتركة وأساسية صاغها (ادم سميث) وعرضها في كتابه "ثروة الأمم" في الفصل الثاني حيث يكون أول من عرضها. يقصد من وضع هذه المبادئ هو ضمان تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد (الممولين) ومصالح الخزينة العامة (الدولة) بالتوفيق بين المصلحتين.

وتتلخص المبادئ الأربعة التي تناولها ادم سميث في مؤلفه كما يلي:

## 1. مبدأ العدالة (المساواة)

يعني هذا المبدأ مساهمة أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة يتناسب وقدرتهم المالية، فجميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل بين مؤدي ذلك:

أولاً: وجوب خضوع الجميع من أفراد وأموال للضريبة (عمومية الضريبة) دون تمييز بين نوع الإيرادات و مصدرها، ولا حتى في المبلغ الضريبي و الوقت و النسب المئوية<sup>(1)</sup>.

ثانياً: أن يراعى في فرضها المقدرة المالية لكل مكلف، لتحقيق المساواة في تحمل الأعباء العامة، حيث تفرض على الجميع بنفس المقدار وبما يتناسب مع حجم الدخل الذي يتحصل عليه الفرد.

إن تحقيق مبدأ العدالة يستند إلى اعتبارات متعددة تهدف إلى المساواة بين الأفراد دون تمييز بالصفة الشخصية، وإنما يؤخذ بعين الاعتبار وضع المكلف الاجتماعي فيما إذا كان متزوج أو أعزب، فالأول يعامل معاملة ضريبية اخف من الثاني، أي ينظر إلى شخصية الممول ومركزه الاجتماعي كما تؤخذ اعتبارات أخرى، كالاختبارات السياسية و الاقتصادية و القانونية لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد (الممولين) ومصالح الخزينة العامة.

(1) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011، ص128-129.



## 2. مبدأ اليقين

ويعني هذا المبدأ أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض أو تحكم بالنسبة للممول، وان يكون سعرها ووعائها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين باداءها، بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة.

## 3. مبدأ الملاءة في الدفع

يقضي هذا المبدأ أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسباً وملائماً للقدرة المالية للمكلف، والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها. وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق على حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكم، و التخفيف قدر الإمكان من وطأتها.

## 4. مبدأ الاقتصاد بالتحصيل

أن مبدأ الاقتصاد بالتحصيل يراد به أن ما يصرف من نفقات يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن مقارنة بحصيلتها، فلا خير في ضريبة تكلف جبايتها نسبة عالية أو جزء كبير من حصيلتها، وان يكون الفارق بين ما يدخل الضريبة العامة من حصيللة ضريبة وبين ما يدفعه المكلفون ضئيلاً جداً<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني: أنواع الضريبة

سنقوم من خلال هذا الفرع بدراسة التصنيفات المختلفة للضرائب و التي تقوم على عدة أسس من بينها كافة الوضعيات والإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة و تحصيلها على ضوء المبادئ القانونية و الاقتصادية التي يجب مراعاتها، وكذلك المشاكل التقنية المؤثرة في هذا الإطار ابتداءً من تفكير الدولة في فرض ضريبة معينة إلى غاية تسديدها من طرف المكلف بها إلى الخزينة العمومية. ويمكن أن نعد أنواعها كالتالي:

(1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص 95-96.

## 1. الضريبة النسبية

تعرف الضريبة النسبية " بأنها الضريبة التي يكون سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها و مهما كانت قيمة هذا الوعاء" وخير مثال على ذلك: الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر و يكون ثابتا عندما تفرض ضريبة على الدخل أو الثروة وبسعر 10% فيكون هذا السعر ثابتا وواحدا بالنسبة لجميع الدخول الصغيرة أو الكبيرة.

## 2. الضريبة التصاعدية

تعرف الضريبة التصاعدية "بأنها الضريبة التي لا يتغير سعرها بتغير قيمة الوعاء الضريبي أي يزداد سعرها بازدياد المادة لها" و سعر الضريبة التصاعدية يختلف باختلاف قيمة الوعاء الضريبي وتزيد حصيلته الضريبة عادة بنسبة أكبر من تزايد قيمة وعاء الضريبة<sup>(1)</sup>. وقد فضل المليون التقليديون الضريبة التصاعدية باعتبار أن الأولى تحقق المساواة هنا مجرد مساواة حسابية وليست مساواة حقيقية بالنسبة للأعباء العامة كم أن الضريبة النسبية تعد غير عادلة في حقيقة الأمر لان تطبيقها على شرائح المجتمع الغنية و الفقيرة يعد إجحافا في حق الفئات الضعيفة فتمثل عبئا ثقيلا عليهم على عكس الفئات الأخرى.

وأمام هذه الاعتبارات فقد اتجهت التشريعات الضريبة الحديثة إلى الأخذ بالضريبة التصاعدية و حصر الضريبة النسبية في أضيق نطاق ممكن وقد ابرز المليون المعاصرون الأخذ بالضريبة التصاعدية لكونها تراعي مبادئ العدالة و الظروف الشخصية لكل مكلف بالضريبة، كما أنها وسيلة فعالة لتقليل التفاوت بين دخول الأفراد و رفع مستوى الفئات المحرومة<sup>(2)</sup>.

و تستخدم الضرائب التصاعدية لمعالجة الأزمات الاقتصادية وخاصة في فترات الانكماش فالضريبة التصاعدية تعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفضة أي في صالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الوطني، وبالتالي الطلب الفعلي ومستوى التشغيل الوطني فقد استند الكثير من كتاب المالية العامة إلى مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة لتبرير الأخذ بالضريبة التصاعدية على أساس انه التضحية الحدية للإنفاق تتناقص مع ازدياد حجم الثروة.

(1) غازي عناية، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مرجع سابق، ص 14.

(2) محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، مرجع سابق، ص 82-83.

ومن ثم فإذا كان معدل الضريبة ثابتا على كافة المكلفين بالضريبة بغض النظر عن حجم ثروتهم أو دخولهم فان هذا يعني أن عبء الضريبة يكون أكبر على أصحاب الدخل المنخفضة منها على أصحاب الدخل المرتفعة وذلك لارتفاع المنفعة الحدية للنقود بالنسبة للطبقات الفقيرة عن الطبقات الغنية، ولذلك فان الضريبة التصاعدية هي وحدها التي يمكن أن تحقق المساواة في الأعباء بالنسبة لطبقات المجتمع ككل. ويمكن تحقيق التصاعدية بوسيلتين هما: الإجمالية التصاعدية، التصاعدية بالشرائح<sup>(1)</sup>.

أ. التصاعدية الإجمالية: و يقوم هذا الشكل على أساس تقييم وعاء الضريبة (الدخل و الثروة) إلى عدة طبقات يطبق على كل طبقة منها سعر واحد و يرتفع هذا السعر من طبقة إلى طبقة أخرى تعلوها حيث يدفع المكلف سعرا واحدا هو سعر الطبقة التي ينتمي إليها دخله.

ب. التصاعدية بالشرائح: يقوم هذا الشكل على أساس تقسيم وعاء الضريبة (الدخل و الثروة) إلى عدة أجزاء، أو شرائح يطبق على كل شريحة سعر خاص بها حيث يتصاعد هذا السعر من الشرائح السفلى إلى الشرائح العليا أي ينتقل السعر من شريحة اقل إلى شريحة أعلى وقد تكون هذه الشرائح متساوية أو العكس، ولهذا فلا تخضع إلى أسعار مختلفة تبعا لتعدد الشرائح التي تتكون منها<sup>(2)</sup>.

### الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يعد هذا التقسيم من اهم التقسيمات الحديثة للضرائب اطلاقا، وان النظم المالية المعاصرة في العصر الحديث تعتمد في فرض الضرائب على هذا التقسيم، ويمكن القول بان مجمل الدخل و الثروات هي المادة الحقيقية لكافة الاقطاعات الضريبية.

أ- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على العناصر الثابتة مثل الدخل وراسمال المكلف، وتصب مباشرة على ذات الثروة، وتتميز بالمميزات التالية: انها تخضع لقاعدة الملائمة والعدالة وقابلة للرفع من قيمتها بلا غموض ولا تعقيد لانها تتميز بالثبات و الاستقرار الى حد كبير مما يؤدي إلى ثبات حصيلتها الضريبية مما يؤثر سلبا على مدى مساهمتها في تحسين الاقتصاد الوطني وبالتالي فهي لا تتغير بالتغيرات الاقتصادية.

(1) غازي عناية، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مرجع سابق، ص 107-108.

(2) حكيمة العوفي، جهيدة عوف، "الإصلاح الضريبي ودوره في الإنعاش الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحي فارس، المدينة، 2008، ص 09.

و يمكن تقسيم الضرائب المباشرة إلى نوعين أساسيين هما:

1. **الضرائب على الدخل:** إن التطور السريع في مجال التجارة وانتشار الصناعة واتساع الرقعة الجغرافية لها أدى إلى ظهور أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تكن تفرض عليها الضرائب قديماً، ولذلك وجب إخضاع هذه الدخول الجديدة للضريبة من أجل الحصول على إيرادات غزيرة لخزينة الدولة فضلاً على أنها تحقق قسطاً وافراً من العدالة<sup>(1)</sup>.

2. **الضرائب على رأس المال:** يرى بعض الكتاب بان رأس المال هو الأكثر دلالة على ما يكسبه الفرد في لحظة أو فترة معينة من الأموال، ولذلك فهم يناصرون فرض هذه الضريبة و الاستغناء بها على ضريبة الدخل<sup>(2)</sup>.

● **مزايا الضرائب المباشرة:**

- تعتبر أكثر عدالة تحقيقاً للعدالة الضريبية لأنها تأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية و الأعباء الشخصية والعائلية والمعيشية للأفراد المكلفين بها.
- تفرض على أوعية و عناصر مالية شبه ثابتة و مستقرة لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية وبالتالي سهولة التقدير المسبق لحصيلتها .
- تشجع المكلفين بواجباتهم الضريبية وبالتالي تخلق لديهم الوعي الضريبي.
- قلة نفقات تحصيلها لتمكنها من معرفة الظروف و المقدرة التكلفة للمكلف و العناصر المفروضة عليه و بالتالي الملائمة في تحصيلها<sup>(3)</sup>.

● **عيوب الضرائب المباشرة:**

- اقل مرونة كونها تفرض على عناصر ثابتة.
- الوعي بالضريبة يؤدي الى محاولة المكلفين بها التخلص من عبئها بالتهرب منها كلياً او جزئياً مما يؤدي نقص تحصيلها ولذا نقول ضريبة تقتل ضريبة<sup>(4)</sup>.

(1) سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعية الجديدة، طبعة 2000، ص152.

(2) غازي عناية، مرجع سابق، ص122.

(3) دليلة رفيق، حورية عبيدي، " دور الضرائب في تمويل الجماعات المحلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2006، ص02.

(4) محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص18-22.

ب. **الضرائب غير المباشرة:** هي الضرائب التي تفرض على الثروة أثناء تداولها واستعمالها وتقتطع بطريقة غير مباشرة لأنها تختفي داخل السعر الذي تباع به السلع التي يشتريها المكلف على مدار السنة، وبالتالي فهي تتماشى و الانتعاش الاقتصادي ولكنها تتأثر بالتقلبات الاقتصادية خاصة في حالة الركود فتتخفف حصيلتها وهي لا تتصف بالعدالة لأنها لا تراعي المقدرة التكلفية، كما أنها تستهدف المواد الكمالية التي يستهلكها ذوي الدخل الضعيفة.

و بما أن الضرائب غير المباشرة تتماشى مع التنمية الاقتصادية فإن الدول الحديثة لا تستطيع التخلي عن هذا النوع من الضرائب التي تعوض الدخل المعفاة من الضرائب المباشرة، ويمكن أن تقسم الضرائب غير المباشرة إلى:

### 1- ضرائب التداول: يفرض هذا النوع من الضرائب على انتقال الثروة، وتتناول عمليات التداول القانوني أو

المادي. يتمثل التداول القانوني للأموال في الضرائب الدمغة وهي طوابع المعاملات، أي عمليات تداول التي تتم بواسطة كتابة المستندات كالعقود والكانبيالات و الفواتير و الشيكات والإيصالات ومخالفات أو رسوم التسجيل القضائية وكذا الإعلانات و الرسوم على عمليات البورصة، وبما أن هذه العمليات تدل غالباً على مبلغ ثروة الأفراد فتفرض عليها ضرائب، وتتميز هذه الضرائب بغزارة حصيلتها وسهولة الإجراءات والتحصيل وثبات أسعارها مما اعتمدت عليه الدول لزيادة إيرادات الخزينة العامة.

أما التداول المادي: "يقصد به عمليات النقل للسلع و الأشخاص كالضرائب على النقل بالسكك الحديدية أو السيارات أو المركبات<sup>(1)</sup>".

2- **الضرائب العامة على الإنفاق:** يفرض هذا النوع من الضرائب على جميع ما ينفقه المستهلك على السلع و الخدمات، وقد يفرض هذا النوع من الضرائب في كل مرة يتم فيها تداول السلع من وقت إنتاجها حتى حين بيعها للمستهلك الأخير لذا تسمى بالضرائب على الاستهلاك، وهي تتسم بكثرة حصيلتها ولو كان سعرها منخفضاً وذلك بسبب اتساع وعائها، وكذلك لأنها تفرض على السلع الأكثر استعمالاً، أي السلع الضرورية فهي بذلك لا تراعي مبدأ العدالة في تطبيقها على هذا النوع من السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها من طرف ذوي الدخل الضعيفة وبالتالي رفع تكاليف المعيشة التي تضر بالمستهلكين، وتفرض في الجزائر على شكل رسم على القيمة المضافة وهي الزيادة في القيمة الكلية للإنتاج في نهاية كل مرحلة إنتاج على مجموع سعر بيع إنتاجه وبعد خصم مبلغ الضريبة التي سبق أن تم دفعها إلى الخزينة في مرحلة الشراء ثم يقوم بدفع هذا الفرق.

(1) غازي عناية، مرجع سابق، ص 13.

3- **الضرائب الجمركية:** تعتبر الضرائب الجمركية من بين أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، وتفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة دخولاً أو خروجاً، أي الصادرات و الواردات من السلع، ولهذا الضريبة وظيفتين: إما تفرض لغايات مالية وهي بذلك تحقق وظيفة مالية الغرض منها الحصول أو زيادة إيرادات مالية، وإما تفرض لتحقيق أهداف اقتصادية، وهي بذلك تحقق وظيفة اقتصادية وبالتالي تهدف إلى حماية الناتج القومي والاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية. وهنا يمكن التفريق بين نوعين من الضرائب الجمركية:

- **الضريبة القيمة:** وهي التي تفرض على السلع المستوردة حسب القيمة النقدية لها، وتشمل ثمنها ومصاريف نقلها وتأمينها، وهي إعادة نسبة مئوية من قيمتها وتتسم بالسهولة والوضوح والمرونة.
- **الضريبة النوعية:** وهي التي تفرض على أساس مبلغ معين على الوحدة من وزن السلعة أو مقياسها أو عددها أو حجمها أو الطول أو المسافة بغض النظر عن القيمة، وتتميز بسهولة حسابها ومنع الغش والتلاعب والتهرب من دفعها<sup>(1)</sup>.

#### ● مزايا الضرائب غير المباشرة

- تفرض على التصرفات غير ثابتة و مستقرة ومن ثم فإن حصيلتها الضريبية لا تتمتع بالثبات النسبي.
- أكثر مرونة فهي ذات علاقات وثيقة بمستوى الأسعار.
- لا يشعر المكلف بما كونهما تفرض على الإنفاق وتدفع بواسطة المنتج، و المستورد ثم ينتقل عبؤها للمستهلك.

#### ● عيوب الضرائب غير المباشرة

- حصيلتها تورد منذ بداية السنة المالية إلى الخزينة لأنها تفرض على واقع وتصرفات متقطعة تحدث كل يوم.
- جهل إدارة الضرائب بالشخص المكلف وهو ما يترتب عليه عدم إمكانية تطبيق الملائمة.
- عدم شعورهم بواجبهم الضريبي ومن ثم انخفاض الوعي الضريبي.
- لا يمكن إدخال المقدرة التكلفة للمكلف عند تقريرها في الاعتبار وبالتالي فهي ديمقراطية وغير عادلة<sup>(2)</sup>.

(1) دليله رقيق، مرجع سابق، ص 11.

(2) مريم طرشي، حورية لوجدي، دور الموارد الضريبية في تمويل ميزانية الدولة والبلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2004، ص 14.

المطلب الثالث: الوعاء الضريبي وأهداف الضريبة

الفرع الأول: الوعاء الضريبي

• تعريف الوعاء الضريبي:

يقصد بالوعاء الضريبي موضوع الضريبة ، أو المادة الخاضعة للضريبة مصدرها شكلها ( مباشر ، غير مباشر ) . و هذا العنصر يمكن أن الفاعل بنفسه أو نتاج نشاطاته كرؤوس الأموال أو الدخل أو السلعة . كيف يقدر الوعاء الضريبي؟ .

1. التقدير التقريبي: و يدخل في هذا النوع من التقدير على أساس المظاهر الخارجية و طريقة التقدير الجزائي.

■ التقدير على أساس المظاهر الخارجية :

في هذه الحالة يتم تحديد الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية يسهل الوقوف عليها، و تعتبر معبرة عن ثروة المكلف ، وهنا لا تفرض الضريبة على المادة الخاضعة لها و إنما على أساس المظاهر الخارجية و تتميز هذه الطريقة كونها : - سهلة الاستعمال لإدارة الضرائب ، إذ لا يستدعي الأمر أكثر من ملاحظة المظاهر الخارجية التي حددها القانون دون الحاجة إلى التحري عن حقيقة دخل الممول .

- المحافظة على أسرار المكلف و عدم تدخل موظفي الدولة في الشؤون المهنية لهذا الأخير .

- و ما يعاب على هذه الطريقة هي أن المظاهر الخارجية لا تظهر حقيقة المقدرة التكلفة للممول ومنه الدخول لا تعبر عنه هذه المظاهر ، و لهذا فان أغلب التشريعات الضريبية الحديثة عدلت عن هذه الطريقة و إن كانت تستعملها كوسيلة مراقبة في بعض الأحيان على ما يقره المكلف عن حقيقة دخله أو ممتلكاته .

■ طريقة التقدير الجزائي:

في هذه الطريقة القيمة الخاضعة للضريبة ( الوعاء الضريبي ) تقدر تقديرا جزائيا على أساس القرائن التي يحددها المشرع الضريبي و التي تعبر على دخل المكلف و تختلف هذه الطريقة عن سابقتها ، في أنها عادة ما يكون العنصر الذي يركز عليه في التقدير الجزائي ذا علاقة مباشرة بالثروة أو الدخل الخاضع للضريبة مثل الصائغ ، و لهذا فانه في التقدير الجزائي لا تفرض الضريبة على المظاهر الخارجية و إنما على المادة و لهذه الضريبة مزاياها الخاصة .

- إذ تعتبر سهلة الاستعمال بالنسبة للإدارة الضريبية.

- لا تحتاج إلى كثير من الرقابة.

و يعاب عليها أنها لا تسمح للمكلف بإثبات حقيقة دخله أو ثروته التي قدرت تقديراً جزافياً. إذ أن التقدير الجزافي يعتبر نسبي و بعيد في بعض الأحيان عن الحقيقة و العدالة

## 2-التقدير التحديدي :

وتبنى هذه الطريقة على أساس تقدير تحديدي أو حقيقي مباشرة كما في الواقع على أساس إقرار المكلف أو من الغير و على أساس طريقة التقدير الإداري.

### • الإقرار من الممول :

ففي هذه الحالة ، يقوم نوع من التقارب بين المكلف و الإدارة . بمقتضاه تطلب الإدارة المالية من المكلف تقديم إقرار عن ثروته أو دخله أو عن المادة الخاضعة للضريبة - بصفة عامة - و تعتمد الإدارة هنا على حسن نية المكلف و أمانته و لكنها تحتفظ لنفسها بالحق في مراقبة الإقرار ، أو تعديله إذا ما بنيا على غش أو خطأ . و ما يعاب عليها احتمال وجود غش جسيم يصعب على إدارة الضرائب اكتشافه و تدخل الإدارة في شؤون المكلف و التعرف على تفاصيل حياته الخاصة بأساليب قد تكون غير مقبولة بالنسبة إليه في حالة لجوئها إلى الرقابة.

• **طريقة الإقرار من الغير:** في هذه الحالة يقوم شخص آخر غير المكلف بتقديم إقرار إلى الإدارة يحدد فيه دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة، و الأصل هنا أن يكون هذا الغير مدينا للمكلف بمبلغ ضمن الدخل الخاضع للضريبة.

• **طريقة التقدير الإداري :** في هذه الحالة تلجأ إدارة الضرائب إلى كافة الأدلة التي تكشف عن مقدار دخل المكلف ، و منها مناقشة المكلف نفسه ، و تجد هذه الطريقة تطبيقها الأساسي في تقدير دخل الملكية العقارية، أراضي زراعية أو أبنية سكنية لأن المصدر هنا أموال ظاهرة ولا يمكن إخفاؤها من جهة ، كما أنه من السهل نسبياً معرفة ما تديره من دخل من جهة أخرى .



وتتميز هذه الطريقة ، بأنها أقرب إلى تقدير الدخل تقديرا حقيقيا أكثر من طريقي المظاهر الخارجية و التقدير الجزائي و انه يمكن استعمالها لتقدير كافة الدخول إلا أنه ما يعاب عليه هو احتمال تعسف الإدارة المالية في التقدير ، و مغالاتها فيه انحيازاً إلى خزينة الدولة<sup>(1)</sup> .

### الفرع الثاني: أهداف الضريبة

تفرض الضريبة على الأفراد من اجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدف المالي باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية. وقد تطورت هذه الأهداف بتطور الدولة كما أن للضريبة دورا هاما في البلاد النامية بصفة أساسية في تعبئة المواد الاقتصادية وتوجيهها الى المشروعات التي تحقق اغراض التنمية، ولذا فهي تستخدم في تشجيع المدخرات و التأثير على الميل للاستثمار والتوجيه الى الانشطة الاقتصادية التي تمثل البنية الاساسية ومن اهم اهداف الضريبة في العصر الحديث بصورة عامة.

### أولاً: الهدف المالي للضريبة

حسب النظرية الكلاسيكية، فان تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة التي يجب ان لا يكون لها اي تأثير اقتصادي.

إن هذا المفهوم الذي يحرص دور الضريبة في تعبئة صناديق الخزينة العمومية ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق، يرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي لا يمكن تسجيل اي تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فهي تتصرف بالحياد امامها، اما اليوم فلا يمكننا الدفاع عن فكرة حيادية الضريبة لأنه في الواقع من المستحيل اقتطاع عن طريق الحيز الضريبي ربع الناتج الداخلي الخام دون ان تكون هناك انعكاسات ومضاعفات اقتصادية هامة، فالاقتطاع الضريبي يقلص من القدرة الشرائية للأفراد مما يحدث انعكاسات اقتصادات في نفس السياق.

فالضريبة تزيد من اسعار الغلال و السلع وبالتالي تآثر في حجم استهلاكها، لقد مال مناصرو الفكرة الحديثة لحيادية الضريبة الى تليين مواقفهم فدون انكار الانشغلات الاقتصادية للضريبة راح هؤلاء الى التوصية بحيادية نسبية: يجب ان تكون الضريبة محايدة ازاء وسائل الانتاج ويرفض مؤيدو فكرة حيادية الضريبة حالياً، الشكل التدخلي الذي يراد ان يمنح للضريبة في الميدان الاقتصادي.

<sup>(1)</sup> www.clubnada.jeeran.com, 10-12-2012, 11:00h.

حيث يرون أن الضرائب هي وسائل معدة للاقتطاع لكن بالرغم من هذه التحفظات المعبر عنها اتجاه التدخل الحيادي يتضح اليوم وجود أهداف أخرى يمكن أن تمنح للضريبة إلى جانب الهدف المالي، هذا الأخير لم يعد الهدف الأساسي للضريبة كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية فتتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق و زيادتها في فترة التضخم من اجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه فترة إعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويًا يحقق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: الأهداف الأخرى للضريبة

يمكن للضريبة أن تستهدف عدة فئات من الأهداف خارج الهدف المالي المتمثل في ملء صناديق الخزينة العمومية: فهي يمكن أن تستعمل لتحقيق أغراض اقتصادية، كما تعمل على تجسيد أهداف اجتماعية.

### أ.الهدف الاقتصادي أو هدف التعديل الاقتصادي

يمكن للضريبة أن تحدث أثرا اقتصاديا عاما أو أثرا انتقائيا حسب القطاعات الاقتصادية، ففيما يخص الأثر الاقتصادي العام، يمكن أن تعتبر الضريبة توجه لامتنعاص الفائض من القدرة الشرائية والى محاربة التضخم، ففي هذا الجانب لدينا العديد من الأمثلة أين التقت العديد من الضرائب التي لها هدف اقتصادي شامل.

أم مثل هذا الاستخدام للجباية في محاربة التضخم يسجل في إطار السياسة الجبائية الظرفية، وعرفت هذه السياسة ظهورا متميزا من خلال سياسة "المرونة الجبائية" التي قادتها الو.م.أ من طرف الرئيسين "كندي وجونسون" كذلك من خلال سياسة "توقف ثم انطلق" "stop-and-go" البريطانية، وعبر الإصلاحات الضريبية في الجزائر منذ سنة 1990، من خلال الامتيازات الجبائية التي منحتها للمؤسسات الاقتصادية بهدف تنشيط وإنعاش الاقتصاد الوطني.

في بعض الأحيان تقوم الضريبة بعمل انتقائي، لما تميل الدولة إلى تشجيع قطاع اقتصادي معين مثل السكن، فتقوم عندها بسن إجراءات ضريبية تخفيفية لصالح هذا القطاع حتى يتمكن من التغلب على التكاليف الباهظة للبناء أو تلك الإجراءات المتضمنة قرضا ضريبيا وسلسلة أخرى من التدابير لفائدة السوق المالي (البورصة) في الجزائر منذ قانون المالية سنة 1995.

(1) زعدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2006، ص 177.

في بعض الأحيان تكون انتقائية الضريبة أكثر تخصيصاً: حيث لا يتعلق الأمر بتحفيز فرع إنتاجي معين، كما يحدث في بعض الدول، فهي تعرف بتقنية " دفعة بدفعة" التي يمكن أن تحقق من خلال نظام الاعتماد، معناه أن الامتيازات الضريبية تمنح إلى المؤسسات المعتمدة، حيث يرتبط الاعتماد باحترام بعض الشروط و التقيد ببعض الالتزامات الموافقة لأهداف السياسة الحكومية.

وأخيراً يمكن أن يمتد الأثر الاقتصادي ليس لتحفيز إنتاجي معين، لكن بالعكس الحد من نمو سريع غير مرغوب فيه لقطاع من القطاعات الإنتاجية، ترى فيها السلطات العمومية زيادة إنتاجها آثار مضرّة بصحة الاقتصاد الوطني .

### ب. الهدف الاجتماعي

الذي يتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، على سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي لتخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل على السلع المستهلكة كالحبز و الحليب أو الحفاظ على الصحة العمومي، بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية (المشروبات الكحولية، التبغ،..... الخ) وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل، فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل والحد من تلك التي تتمتع بها الفئات مرتفعة الدخل. و هكذا نجد أن الضريبة تعتبر أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وان الهدف المالي للضريبة لم يعد هدفها الوحيد، لكن بالرغم من تعدد أهداف الضريبة يبقى الهدف المالي صاحب الأولوية لما تتعارض الأهداف الأخرى للضريبة.

### ثالثاً: أولوية الهدف المالي للضريبة

يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاجتماعية أو الاقتصادية، وفي هذه الحالة يجب أن يحظى بالأولوية كمبدأ وأساس للهدف المالي، ومن الأمثلة التي يمكن عرضها لإيضاح هذه الفكرة و الحالات أين يتحقق فيها هذا التعارض والاختلاف، فضريبة جمركية مرتفعة لحماية الصناعة الوطنية تسبب تقلصاً في الإيرادات الضريبية لأنها تؤدي إلى انخفاض الواردات من السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات الوطنية، وكذلك الضرائب المرتفعة على الثروة فهي

حتى وان كانت حصيلتها مرتفعة في البداية إلا أنها تؤدي كذلك على المدى الطويل إلى تقلص إيراداتها، لأنها تؤدي إلى نقص الثروة التي فرضت عليها هذه الضرائب.

بينما يرى البعض انه يجب ألا تكون الأولوية في مثل هذه الحالات للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يجب أن نشير إلى انه بالرغم من أهمية هذه السياسة فان الدولة تستطيع تحقيق أهدافها النهائية دون الرجوع إلى الضرائب، فالدولة تستطيع مثلا اللجوء إلى سلطتها العمومية للتقليل من مستوى تعاطي المشروبات الكحولية عوض فرض ضرائب مرتفعة عليها، ويمكن لها كذلك لن تستخدم أداة النفقات العمومية في تخفيض المؤسسات التي تحظى لديها بالأولوية في خطة التنمية، لكن الدولة لا يمكن أن تجد لها عوضا أو بديلا عن الضرائب كمصدر أساسي لإيراداتها. ولهذا ففي حالة الاختلاف والتعارض بين الأهداف المختلفة للضريبة يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي على حساب الأهداف الأخرى<sup>(1)</sup>.

(1) خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، عمان، دار وائل، الطبعة 2، 2005، ص15

## المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية حيث بدأ من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية و حتى الوقت الحاضر مكانا مرموقا بين الدراسات بين الاقتصادية، بحيث يعتبر مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية و أخلاقية، و لم يعد مقبولا القول بان التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد، فزيادة الدخل لا تضمن بالضرورة تحسن مختلف المستويات للأفراد أو مزيد من الحرية للتعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة و الأمن و كل هذه العوامل تمثل نسيج التنمية كما لا تعني التنمية أن تمنح كل الأشياء للأفراد على سبيل الهبة أو الإعانة و إنما أن تتاح لهم الفرصة بان يتعلموا يتعرفوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم كما يقول المثل الصيني "لا تعطيني سمكة و لكن علمني كيف اصطاد".

و لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء المفهوم الحديث للتنمية و تبين أهم نظرياتها و استراتيجياتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية و عناصرها و مقاييسها

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية : لقد تعددت المفاهيم و التعاريف فيما يخص مصطلح التنمية و النمو:

1-تعريف النمو: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و بالتعمق في هذا التعريف فانه يتعين التأكيد على (1):

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي:

$$م ن إ = م ن الدخل القومي - م ن السكان.$$

م ن إ: معدل النمو الاقتصادي

م ن الدخل القومي: معدل نمو الدخل القومي

م ن السكان: معدل نمو السكان

ب- إن الزيادة التي تحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية/م ن

$$إ د ح = م ز دخل ف ح - م ن السكان$$

إ د ح: إجمالي الدخل الحقيقي

م ز دخل ف ح: معدل زيادة دخل الفرد الحقيقية

م ن السكان: معدل نمو السكان

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

ج- إن الزيادة التي تحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

و منه فالنمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

2- **تعريف التنمية** : أما فيما يخص التنمية فيعرفها البعض "بأنها عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم هذا الانتقال يقتضي تغيير جذري و جوهري في أساليب الإنتاج المستخدمة، قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج، و في البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب"<sup>(1)</sup>.

■ تعرف "مجموعة السياسات التي يستخدمها مجتمع معين و تؤدي إلى زيادة معادلات النمو الاقتصادي استنادا إلى القوة الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو و توازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

■ كما تعرف "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج"<sup>(2)</sup>.

■ و يمكن بوجه عام تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "هي العملية التي يحدث من خلالها تحقيق مستوى معين من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي يكون مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج".

### الفرع الثاني : عناصر التنمية و مقاييسها

تتباين عناصر و مقاييس التنمية تبعا لتباين مفاهيم التنمية و بالتالي فان تحديد مفهوم التنمية المستخدمة يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم لها.

(1) عمر ومحي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، در النهضة العربية، مصر، ص 208.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص 16.

**1- عناصر التنمية :** تحوي التنمية على عدد من العناصر وفقا لتعريفها يمكن أن نلخصها في ستة عناصر هي كالاتي :  
**أ- الشمولية :** فالتنمية تغيير شامل لا ينطوي على الجانب الاقتصادي فقط و إنما أيضا الجانب الثقافي السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي و من هذا المنطق فان التنمية تتضمن التحديث **modernisation** و الذي يسير إلى إضعاف دور العادات و التقاليد الغير العلمية في اتخاذ القرارات و زيادة دور المعرفة العلمية.

لكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرب و مدمر و حتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية و الهندسية الوراثية و لكل منهما جوانب ايجابية و جوانب أخلاقية فلا شك أن التنمية تعني الاستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع و لذا فان التحديث لا يعني بالضرورة الفرنجة بما قد تحمله أحيانا من جوانب سلبية، كما تتضمن التنمية مزيد من الحرية السياسية و الديمقراطية و مزيد من المشاركة و اللامركزية و يتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية<sup>(1)</sup>.

**ب- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة :** أي التخفيف من ظاهرة الفقر انه بالرغم من أن كثيرا من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كانت في تناقص مستمر و هذا يعني انه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي لهذه الدول إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا، و لقد أثار هذا الأمر شكوكا لدى الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو بالنسبة للطبقة العريضة من السكان و لذا أصبح شرط من شروط النمو أن يصاحبها النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و ما يثير تساؤلاتنا هو كيفية حدوث انخفاض ظاهرة الفقر ممثلا في تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، و هذا ما أجابت عنه عدة تدخلات نذكر منها:

1- مدخل الفقر النسبي **approach relative poverty**

2- مدخل الفقر المطلق **poverty approach absolute**

3- مدخل الدخل النسبي **relative income approach**

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 18.



ج- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن : و هذا يوحي بان التنمية عملية طويلة الأجل أي ظاهرة مستمرة و ليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة سنة أو سنتين و لكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصادي فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

د- ضرورة التحسن في توجيه السلع و الخدمات المقدمة للأفراد : إن زيادة الدخول النقدية لا تضمن في حد ذاتها المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد على النمو المرغوب، فالأفراد قد لا يكون لديهم الوعي الكافي الذي يدفعهم أو يساعدهم على حسن إنفاق الدخول النقدية فيما يحسن من مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي فقد يقوم الفرد بإنفاق الزيادة في دخله النقدي على التوليفة الخطأ من السلع و الخدمات كما يتفقه في المكيفات أو المخدرات و غيرها لذلك فان مفهوم التنمية يتضمن ضرورة تدخل الحكومة لتتحكم في نوعية بعض السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي و تحسين مستوى العناية الصحية... الخ.

هـ- تغيير هيكل الإنتاج : بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية فهناك عدد كبير من البلدان النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية و المعادن البترولية الخام ثم تقوم بتصديرها للبلاد المتقدمة على أن تستورد احتياجاتها من المنتجات الصناعية من هذه البلدان و لا شك أن هذا الهيكل الإنتاجي الذي يحتل فيه الإنتاجي الأولي نسبة كبيرة و الإنتاج الصناعي نسبة منخفضة يؤدي لاستمرار البلاد النامية التابعة للبلاد المتقدمة في حصولها على أهم عناصر التنمية و المتمثلة في رأس المال كالأدوات و الآلات و المعدات الإنتاجية و التكنولوجيا، و حتى تتمكن البلاد النامية من تقليل التبعية للخارج في تسيير حركة التنمية لا بد أن تغير هيكل الإنتاج بحيث تزيد من النصيب النسبي للإنتاج الصناعي و تقلل من النصيب النسبي للإنتاج الأولي و لا يفهم من هذا أن التنمية تعني إهمال قطاع الإنتاج الأولي لحساب القطاع الصناعي، و إنما تعني إحداث تطوير في القطاع الصناعي بحيث يمكن تطوير قطاع الإنتاج الأولي من خلاله.

و- أما العنصر الأخير للتنمية فهو يتمثل في تواصل أو استمرارية التنمية و هو ما يطلق عليه البعض التنمية المتواصلة **développement sustainable** فالأجيال الحاضرة تستخدم البيئة و الموارد الطبيعية، و كأنها هي المالك الوحيد لها، أو بمعنى آخر تتجاهل الأجيال الحاضرة حقوق الأجيال المقبلة في البيئة و الموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها و لا شك أن يهدد بعد استمرارية التنمية في المستقبل.

و التنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع و الخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال الحاضرة احتياجاتها و يتطلب هذا عدد من الخطوات<sup>(1)</sup>.

- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة، أي لا تتسبب في تآكل التربة الخصبة و تلوث الماء و الهواء فهذه المشروعات تضع حد أقصى للتنمية لأنها تقضي على أهم العناصر.

- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبيد الموارد في النظام الزراعي في بعض الدول المتقدمة مبددة للموارد. ففي الولايات المتحدة 78% من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء للحيوانات.

- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق الاستمرارية للتنمية.

**2- مقاييس التنمية :** تعد مقاييسها من المقاييس المركبة نظرا لأنها يجب أن تضم كافة المتغيرات الداخلة في تحديد المفهوم و نظرا لصعوبة إعداد مقاييس مركبة دقيقة فانه غالبا ما يتم قياس كل متغير على حدا يتم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة وفقا لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الذي تم الاتفاق عليه.

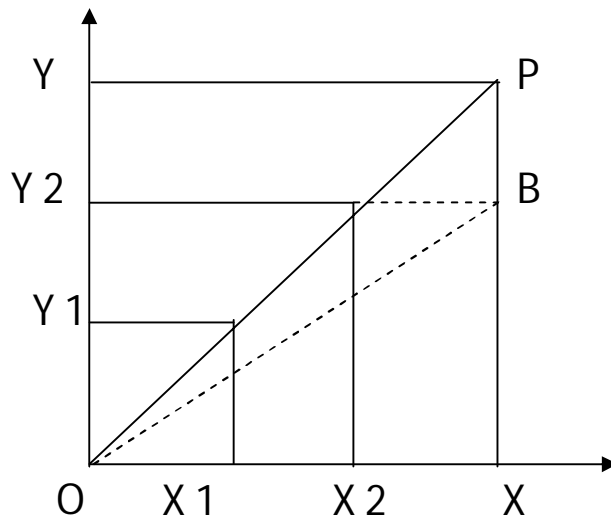
كما تزداد صعوبة قياس التنمية عندما يتضمن مفهوم متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها فعلى سبيل المثال إذا تضمن المفهوم فكرة التطور الحضاري كان يجب تحديد عناصر هذا التطور و إذا كانت فكرة العدالة الاجتماعية متضمنة في المفهوم فانه يلزم قياس درجة عجالة توزيع الدخل في المجتمع و إذا كانت فكرة التعبير الهيكلي هي العنصر الرئيسي فانه يلزم بالضرورة قياس درجة التغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع و فيما يلي سوف نتناول مقاييس التنمية الاقتصادية المتمثلة في مقياس بيكولي و مقياس كوسوف.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص28.

**مقياس بيكولي :** تعني كلمة بيكولي مقياس نوعية الحياة و هو من المقاييس المستخدمة في الحكم على مدى إنتاج التنمية و هو من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها متوسط عمر الإنسان المقدرة على القراءة و الكتابة و وفيات الأطفال و العمر المتوقع عند الولادة و غيرها من المتغيرات و يتم إعدادها المقياس بالطريقة السابقة. للإشارة إليها و هي قياس كل متغير على حدا ثم تجميع هذه القياسات في حزمة واحدة وفقا لأهميتها النسبية.

**مقياس كوسوف :** يرى الاقتصادي الروسي فلاديمير كوسوف أن التنمية تقاس بمؤشر يعبر عنه بمعدل إنتاج النمو الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغيير الهيكل الاقتصادي.

الشكل رقم 01: نموذج لمقياس كوسوف



**المصدر:** عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص 29.

يعبر نحو الرأس  $oy$  عن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأكثر حيوية يعبر المحور الأفقي  $ox$  عن الناتج المحلي الإجمالي لباقي القطاعات فإذا كانت النقطة  $a$  تعبر عن حالة المقتصد في سنة الأساس فان ذلك يعني أن الناتج المحلي الإجمالي  $oa$  هو محطة للناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية  $oy_1$  و الناتج المحلي من القطاعات الأخرى  $oy_1$  وإذا كانت النقطة  $b$  تعبر عن حالة المقتصد في سنة القياس فان ذلك يعني أن الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الأخرى الأكثر حيوية  $oy$  و الناتج المحلي من القطاعات الأخرى  $ox$  و لكي تنتقل الحالة  $a$  إلى الحالة  $d$  فانه يمر بثلاثة مراحل هي الانتقال من النقطة  $a$  إلى النقطة  $b$  و هو ما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا المقدار مع المحافظة على الهيكل الاقتصادي و هو يمثل حجم النمو.

أما الانتقال من النقطة  $b$  إلى النقطة  $c$  فذلك يعني تحقيق نفس المقدار من الناتج المحلي الإجمالي و لكن مع تغير في الهيكل الاقتصادي بحيث يصبح الناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية  $oy_2$  و الناتج المحلي من القطاعات الأخرى  $oy_2$  و هو يمثل درجة التنمية التي تعبر عن الزاوية.

أما الانتقال من النقطة  $c$  إلى النقطة  $d$  فانه يعني زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وفقا للوضع الهيكلي الجديد الذي يمثل في الاتجاه نحو القطاعات الأكثر حيوية وهو ما أطلق عليه كوسوف نحو التنمية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة

لكي تتحقق الأهداف المسطرة من طرف القائمين على عملية التنمية لا بد لهم من اختيار الاستراتيجيات الاستراتيجية الملائمة لتطوير الاقتصادي كما يجب التركيز على التنمية المستدامة لأنها تغير أهمية تنمية يجدر بنا دراستها في الوقت الحالي لأنها نالت اهتمام الكثير من الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية لذا سنحاول التطرق إلى هذا من خلال هذا المطلب.

### الفرع الأول : نظريات التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة في الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة في فترة زمنية معينة، بل هي أيضا إستراتيجية معينة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها و تمثلت إستراتيجية التنمية الاقتصادية في النظريات التالية:

(1) محمد مروان السان، محمد ظاهر محيك، مبادئ التحليل الاقتصادي، جامعة عمان، دار الثقافة للنشر، الأردن، 1998، ص403-405.

1- نظرية التنمية المتوازنة :

ابرز رواد هذه النظرية هم : نوركس R.narkse ، و آرثر لويس A. Louis ، سيستو فيسكي sisto visky ، و روز تشاين رودان حيث نصت هذه النظرية على وضع الخطوط العريضة عن الأشياء التي تعيق التنمية، بالنسبة للدول المتخلفة التي تتميز بانخفاض الدخل الذي يعيق تراكم رأس المال في هذه الحالة لا بد من رفع الدخل القومي بعدما تأتي مشكلة ضيق الأسواق و قلة الاستثمارات لان الطلب غير مرن بسبب ضعف الدخل، و لتوسيع السوق على هذه البلدان إقامة صناعات رائجة على المدى القريب و لكن المشكل في نقص الموارد المالية، حيث احل نوركس رأس المال الأجنبي محل إمكانية نمو الصادرات من اجل تغطية المستوردات من الموارد اللازمة للتصنيع، و من اجل هذا وضع نوركس ثلاث نماذج لبناء قاعدة صناعية.

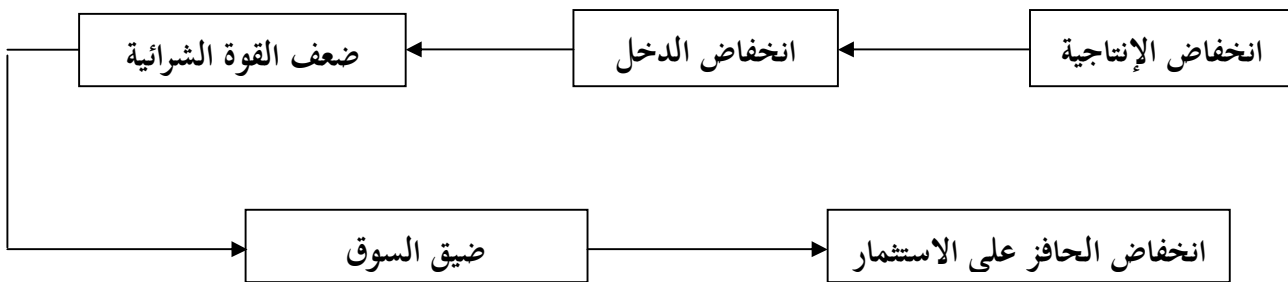
(أ) النمو بواسطة الصادرات و المواد الأولية.

(ب) النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير.

(ج) النمو بواسطة توسيع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية.

بالنسبة للنموذجين ا و ب، فالدولة المتخلفة واجهتها عائقات كعجز صادراتها، و حواجز وضعتها الدول المتقدمة، لذلك لم يبقى سوى النموذج 3 الذي يعيق ضيق الأسواق الداخلية التي تضعف الحافز على الإشهار، و سوف نفسر هذا الضعف من خلال المخطط الآتي :

الشكل رقم 02: العوائق التي تعيق التنمية المتوازنة



المصدر: محمد مروان السان، محمد ظاهر محيك، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص403.

كما لا بد من توزيع الاستثمارات على الصناعات المتعاملة لتغطيتها الطلب الاستهلاكي النهائي، هذا ما يدفع بنصيب الفرد إلى الارتفاع و كلك بالنسبة للاستثمار و الإنتاجية و الدخل و الاستهلاك/ مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق، و بهذا يتلخص مضمون ما يسمى بنظرية النمو المتوازن التي تستوجب تزامن جميع الصناعات لذا فان الاستثمارات في صناعة معينة تخلق فرص الربح و بالتالي تحسین فرص الاستثمار في صناعات أخرى و العكس وبالعكس (1).

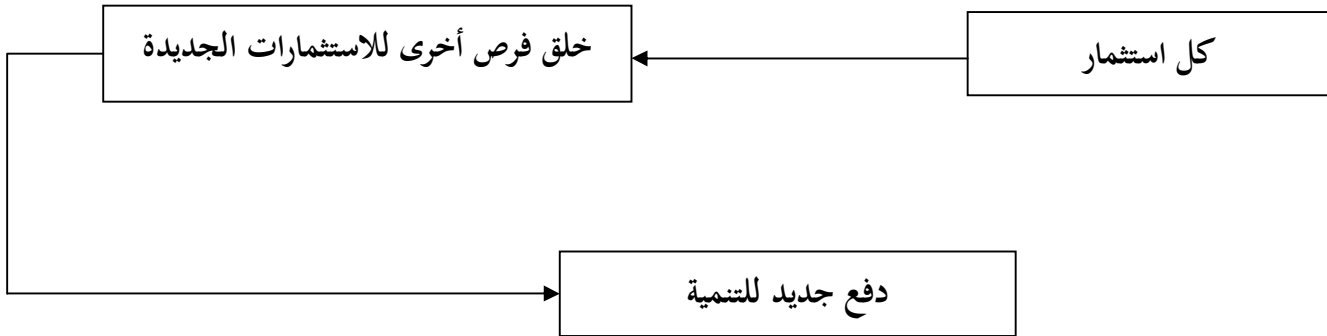
و نظرا لنقص الموارد المحلية المتاحة فقد ركز نوركس على رؤوس الأموال الأجنبية من اجل البدء بتنشيط حالتها الاقتصادية و توسيع أسواقها الداخلية و ليس بهدف التصريف في الأسواق الخارجية.

## 2- نظرية التنمية غير المتوازنة :

لقد كان فرنسوا بيرو f.parraux سابقا للدفاع عن نظرية التنمية غير المتوازنة التي تتطلب توزيع الاستثمارات بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية لكن هيرشمان a.chiershman كان أكثر دقة فقد تلخص

مضمون هذه النظرية حول سلسلة متصلة من اختلالات التوازن، و كل اختلال يولد قوى مصححة له، لكن هذا الاختلال سوف يخلق بدوره اختلالا آخر أو جديد في التوازن و هكذا... مما يدفع بنتيجة التنمية إلى الأمام، إذ يمكن تفسير الفكرة التي تدور حولها هذه النظرية في المخطط الآتي :

### الشكل رقم 03: يوضح نظرية التنمية الغير المتوازنة



المصدر: محمد مروان السان، محمد ظاهر محيك، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص405.

(1) أمينة يوسف، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2003، ص42.

حيث أن المشروعات الجديدة تستفيد من وفرة خارجية جديدة و من ثم خلق استثمارات جديدة، فعند "هيرشمان" نقطة البدء هي زيادة وجود المستحدث و الإداري الجيد ذي القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار لفعالية عالية و اختيار الاستثمارات المحرصة و ليست المستقلة، أي إقامة صناعات زائدة بقوة جذبها و تنشيطها للصناعات الأخرى و هذه الصناعات تتميز بعلاقات أساسية تتمثل في خلق فرص الاستثمار في المراحل ما بعد انتهاء العملية الإنتاجية و علاقات خلفية تتمثل في إمكانية خلق الطلب و بالتالي خلق فرص الاستثمار في المراحل السابقة للعملية الإنتاجية و لكن على الدول المتخلفة البدء بصناعات سهلة التحقيق خاصة من الناحية التكنولوجية التي يكون مردودها أكبر مما يمكن.

### 3- نظرية التركيز على تكوين رأس المال المادي (مبدأ الدفعة القوية) :

أ- التركيز على تكوين رأس المال المادي : عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تركيب رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي انم المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في إنفاق الاستثمار الضخم وأن البلاد النامية إذ نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي، وهذا الاعتقاد لم يكن ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأي معتقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وأيضا من جانب خبراء الأمم المتحدة في أواخر الأربعينيات والخمسينيات بان التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ب- ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير "مبدأ الدفعة القوية" : إن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي بل لا يلبث أن يرتد الاقتصاد القومي إلى وضعه الأول من التخلف والركود بحيث يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق و مواصلات و وسائل نقل و قوى محركة تدريب القوى العاملة وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفرة اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 98-100.

منخفضة ضرورة لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وأيضا إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها راسيا و أفقيا فالوفرات الخارجية على جانب الصلب تنبع من حقيقة تكامل حاجات المستهلكين مما يؤدي إلى اتساع السوق أمام كل مشروع صناعي<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني : التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للاستمرار هي أن لا تؤدي الممارسة الحالية إلى تقليل إمكانية المحافظة على مستويات المعيشة أو تحسينها في المستقبل و بمعنى آخر ينبغي على إدارة النظم الاقتصادية لتحافظ على قاعدة الموارد البيئية حتى تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة أفضل.

وتؤدي التنمية القابلة للاستمرار إلى وجود نوعا من العدالة و المساواة فحتما تظم إليها في السابق العدالة بين الأجيال، فقد افترض في الماضي أن الجيل المقبل سيتمتع بفرصة العيش في كوكب نسبية للغاية بالكوكب الذي يعيش عليه الجيل الحالي و ربما تكنولوجيات حديثة تجعل الحياة أكثر أمنا و صحة و بساطة و هذا الافتراض لم يعد له ما يبرره فهذا هو الأول الذي لديه القوة لتغيير النظم الايكولوجية تغييرا جوهريا حتى يترك لخلفه كوكب يختلف عن الكوكب الذي ورثه من سلعة غلانا جويا أو تربة، و نظم مياه، و نباتات و حيوانات مختلفة بيد أن تحقق العدالة بين الأجيال هدف صعب المنال و ذلك لان الأجيال التي لم نولد بعد ليست حاضرة لكي نجعل اهتماماتها معروفة و هكذا فان التنمية بان يتحمل هذا الجيل المسؤولية في الحفاظ على الموارد الاقتصادية للأجيال المقبلة.

كما يمكن القول باختصار أن التنمية المستدامة هي مسلسل تنموي يحقق حاجيات الحاضر دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجيات.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 115-116.



أبعاد التنمية المستدامة<sup>(1)</sup> :

هناك عدة أبعاد للتنمية منها الاقتصادية و البشرية و التكنولوجية لذا سنحاول التعرض إلى أهمها:

### 1- الأبعاد الاقتصادية:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- إيقاف تسديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة.
- المساواة في التوزيع.
- الحد من التفاوت في المداخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.

### 2- الأبعاد البشرية:

- تثبيت النمو الديمغرافي.
- مكانة الحجم النهائي للسكان.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- الصحة و التعليم.

<sup>(1)</sup> زدين حفيظة، لراشي نصيرة، دور الضريبة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، 2006، ص 42-43.

- أهمية دور المرأة.

- الأسلوب الديمقراطي في الحكم.

### 3- الأبعاد البيئية:

- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي و المصايد.

- حماية الموارد الطبيعية.

- صيانة المياه.

- تقليص ملا جيء الأنواع البيولوجية.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

### 4- الأبعاد التكنولوجية:

- استعمال تكنولوجيات أنظف من المرافق الصناعية.

- الحد من انبعاث الغازات.

- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة.

- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون كالمحروقات و الاحتباس.

### المطلب الثالث: معوقات و أهداف التنمية الاقتصادية

سبق و أن تطرقنا إلى تنميط التنمية و أهم عوامل النمو لها، لذا و جب علينا إظهار الأهداف التي تسعى لها التنمية و كذلك المعوقات التي تواجهها.

## الفرع الأول: معوقات التنمية

بطبيعة الحال لا يمكن عرض كل العقبات التي تعترض سبيل التنمية في بلدان العالم الثالث فهي متعددة و يقتضي الأمر أن نلجأ إلى الاختيار، و المهم هو لفت الأنظار و إلقاء الأضواء على مواطن الخطورة أو الضعف في التركيبة الاقتصادية و التي من شأنها عرقلة جهود التنمية لذا سوف نركز في عرض عقبات التنمية على ما

يلي (1):

### 1. العقبات الخارجية : تتمثل في العلاقات الاقتصادية بحيث تساهم التجارة الخارجية بنسبة لا يستهان بها في

الناتج القومي لمعظم الدول المتخلفة، بل تزيد في كثير منها نسبة ما يساهم به الاستثمار الوطني و الإنفاق الحكومي معها في إجمالي الدخل القومي، لذا نجد وجود مشكلات التجارة و التبادل علة الأجلين القصيرة و الطويلة.

أ- مشكلات قصيرة الأجل لتجارة البلدان المتخلفة الخارجية: تبدأ مشاكل التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة من اعتمادها على تصدير منتج واحد أولي أو عدد محدود من المنتجات غير المصنوعة.

- استيراد الدول المتخلفة للمواد الأولية و الغذائية و من ثم تتأثر بشكل مضاعف بتقلبات سوق المواد الأولية و الغذائية العالمية.

- انتهاج البلدان المتقدمة من سياسات الحماية التجارية و التي من شأنها انسياب المنتجات الأولية إليها من الخارج.

- ما يزيد الطين بلة، أن البائعين و المشترين للمنتجات الأولية لا تحكمهم نفس القواعد فالبائعون متفردون و مشتتون، أما المشترين فهم الدول المتقدمة منظمون و متفقدون و قادرون على المساومة.

ب- مشكلات التجارة الخارجية على المدى الطويل: و تتمثل في ثلاث مشكلات رئيسية هي التذبذب مع الميل إلى التراجيح في معدل الزيادة السنوية لصادرات البلدان المتخلفة و الارتفاع المستمر في أسعار البترول

و المواد المصنوعة و اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول المصدرة للمنتجات الزراعية و الأولية...

و ينعكس هذا جميعه على حالة العجز المزمع في موازين مدفوعات البلدان المتخلفة.

(1) رمزي علي إبراهيم سلامة اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 153.

2- **العقبات الداخلية :** لعل من ابرز هذه العقبات الاجتماعية المعرقة لعملية التنمية في البلدان المتخلفة ظاهرة الانفجار السكاني لأغلبية هذه الدول، حيث تفوق هذه المعدلات معدلات الناتج المحلي مما يؤدي إلى تدهور نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إضافة إلى عدم توزيعه العادل بين عناصره المكونة له<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ذلك نجد مشكلة التغذية التي تعود أسباب سوءها إلى انخفاض دخل الأسرة و الجهل بأصول التغذية الجيدة و كذلك التوزيع غير العادل للطعام داخل الأسرة ذاتها أهمها على الإطلاق هو الدخل المنخفض كما نجد للتعليم و الصحة آثار مزدوجة الاتجاه مع التنمية بالإضافة إلى العقبات السابقة نجد كذلك مشكلة

التضخم للديون الأجنبية و اشتداد عبئ خدمة و سداد هذه الديون التي تمتص نسبة هائلة من مواردها من الصرف الأجنبي فمع الوقت يتزايد هذا العبء و في الأجل الطويل لا بد من زيادة معدلات نمو الاستثمار و الصادرات بمعدل مساوي أو أكبر من معدل نمو الديون و حتى و لو لم يحدث أي نمو في الواردات فسوف يتعين زيادة الصادرات باستمرار مجرد تغطية التدفقات الخارجية المالية لكن استمرار الصادرات و نموها يحتاج إلى المزيد من الاستثمار خاصة لبلدان النقل الصافي السلبي و مع زيادة فقد ينخفض الاستثمار فيها انخفاض كبير إذا أريد تقليل العجز في الحسابات الخارجية و هنا يمكن اللغز أو الحلقة الخبيثة للديون، لذا تعد أزمة المديونية من اخطر العقبات التي تواجه النمو حيث قال كينز "إذا كنت مدينا ب 1000 جنيه لمصرف فلن استطيع النوم أما إذا كنت مدينا له بمليون جنيه فانه هو الذي لن ينام"<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: أهداف التنمية

قد يكون من الصعب على المرء لن يحدد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة و اختلاف أوضاعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية إلا انه مع ذلك يمكن إبراز بعض هذه الأهداف التي يجب أن تتبلور حول الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدولة المتخلفة حتى يمكن أن ننير معالم الطريق أمام مواضع هذه الخطة.

(1) زدين حفيظة، مرجع سابق، ص 44-45.

(2) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص 119.

**1-زيادة الدخل القومي :** يعتبر الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة على الإطلاق لان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و لا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر و انخفاض مستوى المعيشة و تماشى تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

الدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية في خلال فترة زمنية معينة و عموما ما يمكن القول أن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة و نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة.

**2-رفع مستوى المعيشة :** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب لأنها إذا وقفت عن خلق الزيادة في الدخل القومي فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكثر من نسبة الزيادة في الدخل أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا<sup>(1)</sup>.

و لعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد كما سبق أن رأينا هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل فكلما كان المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته و بالعكس.

**3-تقليل التفاوت في الدخول و الثروات :** نجد في معظم الدول المتخلفة انه على الرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط نصيب الفرد من هذا الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي، بينما لا تملك غالبية فراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروته، كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي، و مثل هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخول في تلك البلاد يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بإضرار جسمية حيث يعمل على تردد بين حالة من الغنى المفرط و حالة الفقر المدقع.

(1) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص113.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي : في هذه البلاد تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج و مصدر العيش لأغلبية السكان و سيطرة الزراعة على اقتصاديات البلاد يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة للتقلبات في الإنتاج و الأسعار، و هذا يشكل خطرا جسيما على ما تشده من هدوء و استقرار في مجرى حياتها الاقتصادية، و من ثم فان التنمية الاقتصادية لا بد و أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي و إفساح المجال للصناعة لتلعب دورها، و بذلك تضمن على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

(1) وليد أليوشى، أساسيات في التنمية الاقتصادية، دار جليس السلام الزمان للنشر والتوزيع، 2009، ص 8-9.

## خلاصة:

من خلا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يظهر لنا بان الضريبة وسيلة ناجحة إذا ما أحسن استعمالها، وهذا نظرا للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها في جميع المجالات، لذا نجد الدولة تسعى دائما إلى مكافحة كل ما يقف عقبة أمام عدم تحقيق الضريبة للأهداف المرسومة من خلالها.

فالضريبة عبارة عن مساهمة مالية إجبارية يقوم الأفراد بصفة نهائية دون مقابل. ازدياد أهمية الضريبة المباشرة و غير المباشرة و التي بدورها لها نظام فني تبنى على أساسه يتمثل في الوعاء الضريبي، كما انه لتحصيل الضريبة آثار كثيرة.

أما التنمية فتعددت تعاريفها فيمكن القول بأنها عملية حضارية شاملة تعني تغيرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة، وتقاس بعدة معايير و مؤشرات وهي تختلف عن النمو الذي يعني تغيرا في الأوضاع القائمة التي يمكن أن لا تكون مختلفة، فهي تسمح بالانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، و القيام بهذه العملية في أي قطر أو دولة من الدول المتخلفة يستلزم مجموعة من المتطلبات لذلك، كما يتطلب وضع إستراتيجية تلاءم أوضاعها وتحقق الأهداف المرغوب بها بالتغلب على الصعاب و العوائق التي تقف في طريق التنمية.

الفصل الثاني: اثر الضريبة على

التنمية الاقتصادية



تمهيد :

تتحقق عملية التنمية الاقتصادية بتطور واستغلال كل القطاعات التي تستعمل في النمو الاقتصادي، واستخدام سياسة جبائية ناجحة لدفع عملية التنمية خاصة أن الجبائية أصبحت تمثل جزءا كبيرا لتمويل ميزانية الدولة بالإضافة إلى كونها القاعدة الأساسية التي تمول ميزانية الدولة بالإضافة إلى كونها القاعدة الأساسية التي تمول الاقتصاد في تشجيع الاستثمارات مثلا عن طريق وضع حواجز وامتيازات جبائية تخدم الاستثمارات التي تهدف إلى النهوض باقتصاد الدولة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مدى تأثير الضرائب على مختلف النشاطات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار، الاستثمار والإنتاج بالإضافة إلى دورها في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية وتحديد دورها في إعادة توزيع الدخل وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والمساواة.

## المبحث الأول: دور الضريبة في المجال الاقتصادي

لكي يزدهر اقتصاد بلد ما لابد لها من الاعتماد على عدة ركائز ومن بين هذه الركائز نجد الضريبة التي تعتمد كمورد هام لأراد أي بلد ويأمكنها كذلك محاربة اخطر الظواهر الاقتصادية والمتمثلة في كل من الكساد، التضخم، والبطالة .

لذلك سنحاول الإمام بأهم الجوانب من اجل إبراز دور الضريبة في مختلف الظواهر الاقتصادية وتوضيح أهم الآثار التي تمارسها الضريبة على كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار.

## المطلب الأول: الضريبة مورد لتمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر الادخار الحكومي أهم الموارد المالية الذاتية الذي يمثل الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية فإذا كان هذا الفرق فائضا يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون بحيث تمثل احد المصادر التي تسيطر عليها الدولة والتي يمكن من خلالها تغطية النفقات العامة و عنصر هام لتمويل مختلف الاستثمارات كما تعد الضريبة كعامل هام من شأنه أن يؤدي إلى تطوير بعض القطاعات ذات الإنتاج الضعيف عن طريق زيادة نفقات الاستثمار الموجهة إلى هذه القطاعات المختلفة<sup>(1)</sup>.

نجد الضرائب المباشرة تلائم اقتصاديات البلدان المتقدمة و الضرائب غير المباشرة تلائم اقتصاديات البلدان المتقدمة و سوف نناقش جوانب هذين الشكلين من الضرائب بادئين بالضرائب غير المباشرة لأهميتها في الدول النامية فيما يلي:

**الفرع الأول:** توجد صور مختلفة للضرائب غير المباشرة تلائم طبيعة الدول النامية و توجد حصيلتها إلى موارد الدول غير أننا نخص بالذكر ضرائب على الصادرات و الضرائب على الواردات.

-فيما يتعلق بالضرائب على الصادرات فإن البلدان النامية طالما تخصصت في إنتاج و تصدير قلة من المنتجات كما في حالة الهند (القطن، الشاي، الحوت) و البرازيل ( البن، السكر، القطن) و هكذا بالنسبة لمعظم الدول لسلعة ما فإن انسب أشكال الضرائب علفي رسوم الصادرات.

- و التي يتحمل المستورد الأجانب هما أو في معظمهما بمعنى أن الأجانب في الحالة يتحملون بقدر من التكاليف للتنمية في البلد المصدر إما في حالة تمتع الدولة بمركز احتكاري فان من الأنسب لها فرض الضرائب على رقم الأعمال.

(1) محمد مدحت مصطفى، سمير عبد القادر احمد، مرجع سابق، ص 209.

و نجاح تلك السياسة يتوقف على من الذي يتحمل على الضريبة فإن حمل بها قطاع الإنتاج المحلي فان الرسوم الصادرات لا تؤدي إلى أي زيادة في عرض رؤوس الأموال و الأمر حين ذاك لا يعد غير تحويل في الدخل أما إن حمل بها المستوردون الأجانب فإن هذا يعني مساهمة القطاع الخارجي في عرض الأموال و المدخرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية و تعتبر الضرائب على الصادرات في كثير من الحالات مخففة لتضخم الوافد من الخارج بالإضافة إلى إمكان الاستفادة من الربح الناتج عن الفارق بين التكلفة المحلية و الأسعار في الأسواق الخارجية فلذا لم تعد رسوم الصادرات هذا الحد فإن الصادرات لا يخشى عليها النقصان و يمكن أن تساهم في برامج التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: الضرائب المباشرة كمولل للتنمية الاقتصادية.

إلى جانب الضرائب غير المباشرة يجب على الدول النامية أن لا تهمل الضرائب المباشرة كالضرائب على الأرباح و القيم المنقولة و الشركات و غيرها فلا شك أهمية الضرائب المباشرة تزيد بنمو الاقتصاد القومي و تزيد التشابك بين قطاعاته و كذلك يتعين على الحكومة أن تزيد من الوعي الضريبي بالوسائل المختلفة، كما تسعى أيضا على العمل على تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تسعى الدولة جاهدة إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثار سلبية على النتائج. و فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية و إلى زيادة فعالة وكفاءة الإنفاق الحكومي:

- استحداث ضرائب ملائمة جديدة يهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي.
- ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة منها استخدام أسلوب الثواب والعقاب.
- الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم وما يترتب عيها من زيادة الاستهلاك ومع ذلك فلا يجب أن نبالغ في أهمية واستمرار هذا المصدر من مصادر الادخار فاعتماد خطة التنمية الاقتصادية إلى حد كبير على تلك الضرائب الغير مباشرة كضرائب على رقم الأعمال ورسوم الصادرات قد

تكون من الخطورة لان تلك الإيرادات عرضة للتقلبات تبعا للأوضاع الاقتصادية في الدول المستوردة فان حصيلة صادرات الدول النامية لا بد أن تتأثر بالتبعية وبالتالي تتأثر خطة التنمية وتصبح الدول غير قادرة على تنفيذ العديد من المشروعات والأعمال.

و أما القسم الأهم من الضرائب الغير مباشرة فيتمثل في الضرائب على الواردات فإنها كثيرا ما تفرض لأغراض أخرى لعل أهمها:

- كثيرا ما يكون الهدف من فرض الضرائب على الواردات تحديد المستورد من السلع موضع الضريبة وحماية المنتجين من المنافسة الأجنبية وذلك دعما للصناعة المحلية والتوسع في سياسة الإحلال محل الواردات الأجنبية.
- تفرض الدولة في بعض الحالات والظروف على الواردات بقصد تحديد المستورد من السلع الاستهلاكية أكثر أهمية للاقتصاد القومي مثل العتاد والآلات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار.
- وكثيرا ما تفرض الدولة ضرائب على الواردات وحمايتها بهدف استردادها من ناحية أو تحميل الفئات الزائدة وخلق فرص عمل عاملة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: اثر الضريبة على الإنتاج والأسعار في التوزيع

أن الهدف من دراسة هذا المطلب هو تبيين الآثار الاقتصادية ومع أن العبء الضريبي ثقيل على المكلف بها إلا أنها تساعد في زيادة الإنتاج بكافة الطرق حسب رأي بعض الاقتصاديين أما بعض الآخر فيرى أن مقدار المبلغ المقتطع من داخل المكلف وهو الذي يحدد اثر الضريبة في نشاط الأفراد وإنتاجهم من حيث الحجم والتنوع. لذا سنحاول تأثير الضرائب على كل من الإنتاج والأسعار والتوزيع:

(1) مدحت مصطفى محمد ، مرجع سابق ، ص 209.

## الفرع الأول: اثر الضريبة على الإنتاج

قبل التطرق إلى اثر الضريبة على الإنتاج لابد من معرفة أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك بالسلب خاصة لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان كما يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض رؤوس الأموال الإنتاجية .

- إن عرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف كذلك على الادخار والاستثمار بحيث تؤدي الضرائب إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة لان عبئها يقع على دخل الطبقات الغنية بصورة اكبر، أما طلب رؤوس الأموال الإنتاجية فانه يتأثر بمقدار الربح المحقق فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى قلة الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الطلب عليها كذلك فان فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

## الفرع الثاني: اثر الضريبة على الأسعار

مما سبق يتضح إن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد إذ يقل الطلب على السلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد وبالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع بشرط أن تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلاً أو تكوين احتياطي معين، فان تيار الإنفاق النقدي يقل وبتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار خاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش قد تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتصاد الضريبي من دخول الأفراد رغبة منا في تشجيع الإنفاق مما يؤدي إلى حدوث حالة الانتعاش وزيادة الطلب الكلي الفعال أما في حالة استخدام الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول ك شراء السلع والخدمات أو دفع رواتب العمال فان هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار<sup>(2)</sup>.

(1) محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 173-174

(2) عوف جهيدة، العوفي حكيمة، "الإصلاح الضريبي و دوره في إنعاش الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2004، ص 97.

**الفرع الثالث : اثر الضريبة في التوزيع.**

قد ينتج على الضريبة إن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات القصيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار كما أوضحنا من قبل. ومما جدير بالذكر أن الطريقة التي يستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فان هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل.

**المطلب الثالث: دور الضريبة في معالجة التقلبات الاقتصادية**

إن أثر الضريبة على التضخم والبطالة ونمط الاستهلاك والادخار والإنتاج وغيرها من السلوكيات الاقتصادية يتحدد بأمرين :  
أولهما مقدار مبلغ الضريبة المستحقة: ثانيهما الأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب وبناء على ما ذكرناه سنتناول مما يلي تأثير الضرائب على بعض الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

**الفرع الأول: اثر الضريبة على معالجة الكساد والتضخم والبطالة**

لقد أصبحت ظاهرة التضخم والكساد والبطالة إحدى المشاكل الاقتصادية خاصة في الدول النامية بالاختلاف أنظمتها الاقتصادية، بدرجة أكثر منها في الدول المتقدمة لذلك غدت هذه المشكلة إحدى عقبات التنمية لهذه الدول وأصبح من الضروري تحليل هذه الظاهرة ومعالجتها.

**أولاً: التضخم**

لقد اختلف الاقتصاديين في إعطاء تعريف واحد وشامل للتضخم حيث عرفه رفعت المحجوب بأنه :  
" تلك الحالة التي تنتج عن ارتفاع الطلب الفعلي عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل وهو يترجم بالارتفاع الأثمان"<sup>(1)</sup>.

(1) رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1979، ص 285

أما المفهوم البسيط للتضخم هو:

"زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أي ارتفاع مستوى الأسعار"<sup>(1)</sup>.

#### ■ أنواع التضخم:

يمكن للتضخم أن يأخذ أربعة أنواع أساسية:

- **التضخم المكبوت:** إن هذا النوع من التضخم المكبوت مستمر وناتج عن تدخل الدولة الدوري عن طريق القوانين التشريعية يقصد وضع حد لتزايد الأسعار ومراقبتها، وذلك بالتحكم في نظام الأسعار.
- **التضخم الجامح:** هو أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بسرعة في حدود 50% أو 60% حيث تنخفض القدرة الشرائية ويظهر هذا النوع خاصة وقت الحروب والأزمات والاضطرابات السياسية كما حصل مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.
- **تضخم الطلب:** هو الارتفاع المستمر في الأسعار وذلك راجع لزيادة الطلب عن العرض بسبب زيادة في الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار لعدم كفاية الكمية المعروضة في السلع والخدمات.
- **التضخم الظاهر:** هو الارتفاع في الأسعار بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب الكلي دون تدخل من طرف الدولة في تحديد الأسعار.

#### دور الضرائب المباشرة في معالجة التضخم

تعتبر الضرائب المباشرة العلاج الفعال لظاهرة التضخم وهذا من خلال التوسع في فرضها حيث يؤدي إلى تخفيض دخول الأفراد وهذا بفضل استعمال تقنية تصاعدية أي انه يتم فرض ضرائب تصاعدية على الدخل ذات الوجهة الاستهلاكية مما يؤدي إلى التخفيض من الطلب عليها لان هذه الضرائب قد اقتطعت قوة شرائية كانت ستوجه إلى الاستهلاك<sup>(2)</sup>.

(1) إسماعيل محمد أمهاسم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، ط 1، 1996، ص 197.

(2) بلخير عيسى، جنادي بن عامر، الضريبة و دورها في الإنعاش الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2003، ص 51 - 52.

وحتى تكون الضرائب المباشرة فعالة في محاربة التضخم يجب أن تمس دخول المواطنين الذين يستهلكون كثيراً، أي التخفيض من قيمة الضرائب على أرباح الشركات والمؤسسات الإنتاجية حتى تتمكن من الاستثمار وفتح فروع جديدة وبالتالي يكون قد حقق هذا النوع من الضرائب هدفين الأول هدف مالي ويتمثل في زيادة التحصيل والثاني اقتصادي ويتمثل في الحد من ظاهرة التضخم والتأثير على الدخل أي الطلب الكلي. أن عدم توفى الدقة في استعمال هذه الزيادة في الضرائب قد يشكل عواقب وخيمة ولكي لا نصطدم بهذه العراقيل، لابد من حدود ولا يمكن تجاوزها والمتمثلة في حدود الضغط الجبائي لان تجاوزها قد يؤدي إلى زيادة في حدة التضخم خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، يؤدي ارتفاع تكاليفها إلى إقصاء البعض منها، الأمر الذي ينتج عنه نقص في كمية السلع و المتوجات المفروضة، مما يؤدي بالمؤسسات الباقية إلى رفع أثمان السلع نظراً إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها و مثل هذه الحالة تؤدي إلى التضخم لا محالة .

#### دور الضرائب غير المباشرة في معالجة التضخم :

فرض الضرائب على الاستهلاك و الرفع منها يؤدي إلى زيادة الأسعار و بالتالي إحداث تضخم لأن مبالغ الضريبة يدمج في سعر المنتجات. و يمكن أن يكون للرسوم الجمركية دور فعال في الحد من التضخم و ذلك بتخفيض حقوق الاستيراد الذي ينتج عنها التقليل من الطلب على بعض السلع التي ارتفعت أسعارها نتيجة عدم توفرها ، كما يمكن اللجوء إلى الضرائب على الرأس المال للحد من ظاهرة التضخم و ذلك بزيادة معادلاتها لكون مبلغ الضريبة غير مدمج في تكلفة السلعة، إذن معالجة التضخم تتطلب تخفيض الطلب الكلي من خلال تطبيق أو فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القديمة. فإذا طبقت السياسة على الضرائب المباشرة انخفضت دخول الأفراد و بالتالي انخفض استهلاكهم و إذا طبقت على الضرائب غير المباشرة ارتفعت الأسعار و بالتالي انخفض مستوى الاستهلاك مع الأخذ بالحسبان توقعات الأفراد فيما يخص ارتفاع الأسعار<sup>(1)</sup>.

(1) بلخير عيسى ، جنادي بن عامر ، مرجع سابق ، ص 56.



**ثانياً: دور الضريبة في معالجة الكساد**

يمكن تعريف الكساد على توقف القوة الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الأنفاق أو الطلب الفعلي عن الغرض الفعلي مما يؤدي إلى تعطيل المشاريع و ظهور البطالة أو انخفاض في الطلب الكلي مع ضعف الحصيل الجبائي و انخفاض أرباح الشركات .

إن للضريبة دور فعال في زيادة الطلب الكلي و التقليل من عرض السلع من أجل الوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل كما أن التخفيض في معدلات الضرائب يؤدي إلى ارتفاع الدخل فيزداد الطلب الاستهلاكي للمواطنين و بالتالي التقليل من ظاهرة الكساد .

حيث يمكن استخدام الضرائب للتأثير على ظاهرة الكساد من خلال زيادة الطلب الكلي و هذا ما نوضحه في النقاط التالية:

**أ- الضرائب على الدخل**

يعرف الدخل من طرف فقهاء المالية بأنه " كل منتج نقديا و قابل للتقدير بالنقود يأتي بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء " .

فالضريبة المنخفضة على الدخل تؤدي إلى تشجيع الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الطلب الكلي، و بالتالي الوصول إلى الطلب مع العرض و منه يؤدي إلى محاربة ظاهرة الكساد .

**ب- الضريبة على الأرباح**

في حالة تفرض اقتصاد بلد ما إلى الكساد قد يجبر هذا البلد مؤسساته الاقتصادية على توزيع الأرباح من أجل تجنب دفع الضرائب المرتفعة و هذا ما يواجهه زيادة الدخل المتاح للمساهمين و بالتالي زيادة معدل الاستهلاك و هو ما ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي و تعادله مع أرباح الشركات للعرض الكلي .

**ج- الضريبة على الشركة**

زيادة الطلب و رفع معدلات الضرائب على الشركات له أثر كبير على أصحاب الدخول المرتفعة أو يساعد ذلك على تغيير القرارات اتجاه الاستثمارات و الادخار و توجيههم أكثر نحو الاستهلاك و بالتالي ينتج عن ذلك زيادة الطلب الكلي لتقليل الفجوة بين العرض الكلي بالطلب أو تعادلهما .

## د- الضرائب على الإنتاج

إن تخفيض هذا النوع من الضرائب على الإنتاج يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض في أسعار المواد المنتجة و منه ترتفع القدرة الشرائية للأفراد و ينتج عن ذلك تزايد في حجم الطلب الاستهلاكي . إن زيادة حجم الطلب الكلي يؤدي بالمنتجين إلى زيادة حجم الإنتاج نظرا لانخفاض التكاليف للإنتاج بانخفاض العبء الضريبي عليها و كذلك العبء الضريبي على المستهلكين فإذا قررت الحكومة الإنفاق مقارنة مع الإيرادات الجبائية قد ينتج عن ذلك زيادة الاستثمار من جهة و من جهة أخرى زيادة الطلب الكلي و ذلك بواسطة تقديم إعفاءات و تخفيضات جبائية ، مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و منه يمكن التخلص من ظاهرة الكساد.

## ثالثا: دور الضريبة في معالجة البطالة

البطالة عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية تتضمن العاطلين عن العمل الذين هم عبارة عن الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق لكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء أو هم الأشخاص الذين ينتظرون فرص العمل المناسبة أو هم قادرون على العمل لكنهم لا يجدونه أو هم أشخاص تنقصهم الخبرة و القدرات و لا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب .

لتخفيض حدة البطالة تستعمل الدولة عدة وسائل من بينها السياسة المالية من خلال تخفيض الضرائب المحصلة من الأفراد فيزداد دخلهم المتاح و منه يزداد الطلب الذي يؤدي إلى زيادة النظام الجبائي سنة 1992 م، حيث قامت بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات، كما قامت بمنح تخفيضات و إعفاءات في مجال الاستثمار المحلي و جلب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي الذي يعني خلق فرص عمل و بالتالي التقليل من البطالة لذا وجب عليها استعمال كل الإجراءات و التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي .

كما أن ظاهرة الكساد يتولد عنها ظاهرة البطالة فكل منهما يخلف مشاكل عديدة و كثيرة التي من شأنها أن تعرقل مسار التنمية في بلدنا فالعلاقة بين هاتين الظاهرتين علاقة طردية مباشرة وواضحة و الدليل على ذلك تحليلات كل من هانسن و بيفرج " التي تفرض أن زيادة القوة الشرائية الطلب الكلي هي الشيء مثل زيادة التوظيف " (1).

الشكل رقم 04: معدل انخفاض البطالة في الجزائر

السنة	2000	2010	2011	2012	2013	2014
معدل انخفاض البطالة	27,7	21,4	بين 10_ 16,1	9,7	9,3	9

المصدر: سكاى نيوز العربية، ابوظبي، 18ماي 3013، عن صندوق النقد الدولي

(1) عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية ، بيروت ، 1993 ، ص 392

## الفرع الثاني : أثر الضريبة على الاستهلاك - الادخار - الاستثمار

تعتبر الضرائب على الاستهلاك من أهم أنواع الضرائب التي تلجأ إليها الحكومة من أجل زيادة أو رفع الإيرادات المالية ، و ذلك لسهولة جبايتها، كما أن الادخار يعتبر عنصر هام في تمويل الاستثمار باعتباره المحرك لقوى التنمية، في حين يلعب الاستثمار دورا بارزا و حقيقيا في أي نظام اقتصادي أن الأسلوب الأكثر عقلانية في عملية الإنعاش الاقتصادي يتجلى وضوحا في الاستثمارات الضخمة المنجزة عبر الاقتصاد لذا سنحاول التطرق و الإلمام لبعض النقاط المهمة و التي نبين فيها أثر الضريبة على كل من الاستهلاك ، الاستثمار و الادخار.

## أولا : أثر الضريبة على الاستهلاك

تؤثر الضرائب على الاستهلاك بصورة مباشرة بالنسبة للأفراد نتيجة تأثيرها على دخول الأفراد المكلفين بها. و يتحدد هذا التأثير وفقا لسعر الضريبة المفروضة على هذه الدخول، فكلما كان السعر مرتفعا كان تأثير الدخل بهذا الارتفاع كبيرا و كلما قل السعر قل تأثير الدخل به و بهذا فان الضرائب المفروضة على دخول المكلفين تؤثر على حجم ما يستهلكونه من سلع و خدمات و ذلك من خلال أثرها على مستوى الأثمان، فيقوم المكلفون و خاصة ذوي الدخول الضعيفة و المتوسطة بالتضحية بجزء من السلع و الخدمات خاصة الكمالية منها و بالتالي فان الطلب عليها سوف يقل و تميل أثمانها إلى الانخفاض غير أن استهلاك السلع يتأثر بعاملين أساسيين هما :

- درجة مرونة الطلب على هذه السلع من جهة و من جهة أخرى على درجة مرونة الطبقات التي تقع عليها الضريبة ، و من الواضح أن السلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها أكبر من السلع ذات الطلب الغير المرن و من ناحية أخرى فان الضرائب التي تفرض على الأغنياء ( ضرائب تصاعدية ) لا تؤثر على مقدار ما يدفعونه غير أن الضرائب التي تصيب الفقراء ( ضرائب غير مباشرة ) تقلل من استهلاكهم للسلع تهدف السياسة الضريبية عادة إلى محاولة توجيه عمليات الاستهلاك من خلال التأثير

على مستوى الطلب على بعض السلع الاستهلاكية و ذلك سواء عن طريق الرفع من أسعارها ، و في هذا الصدد فان الوسيلة الفعالة و المؤثرة كثيرا في الاستهلاك هي الضرائب الغير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك خاصة (1).

### ثانيا : أثر الضريبة على الادخار

يعتبر الادخار الجزء الذي لم يتم استهلاكه من الدخل و الذي يوجه إلى تمويل عملية الاستثمار باعتباره مورد هام لتزويد رؤوس الأموال و التي تعتبر عائق من عوائق التنمية و النمو الاقتصادي .  
 بحيث يتكون الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد و الادخار العام الذي تقوم به الدولة. و لكي تقوم الدولة بالاستثمارات فإنها تلجأ إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات و يمكن القول أن أثر الضريبة على الادخار العام ( الدولة ) يكون له أثر ايجابيا ، أي أن الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات (2).  
 و تعتبر فكرة أن الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد و بالتالي من التراكم المالي و ثم النمو الاقتصادي و تأثير الضريبة من حجم المدخرات لا يكون واحد بالنسبة للدخول المختلفة فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك و الادخار وفقا لمرونة كل منهما و كذلك لعادة توزيع الاتفاق على الاستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية.

و يختلف أثر الضريبة على الادخار باختلاف أنواع الضرائب :

- الضرائب التي تصيب المصادر الادخارية، أي الضرائب المباشرة تضر بالادخار بصورة أكبر من الضرائب الغير مباشرة، خاصة إذا تعلقت بالفئات ذوي الدخل المرتفعة التي تخصص جزءا كبيرا منه للادخار.

(1) محمد عباس محرزى ، مرجع سابق ، ص 230 .

(2) عبد اللطيف بن أشنهو ، مدخل إلى الاقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981 ، ص 440.

الضرائب التي تؤدي بطريقة مباشرة إلى تشجيع المدخرات و يحدث ذلك نتيجة تأثيرها على نمط الاستهلاك بالانخفاض و تمثل هذه الفئة الضرائب الغير المباشرة المتعلقة بالإنفاق و الضرائب على السلع الاستهلاكية و الرسوم الجمركية و يمكن التحصيل على هذه النتيجة باستخدام المعدل التنازلي لتحديد مقدار الضريبة أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية مدخرا أو استثمارات جديدة (1).

### ثالثا : أثر الضريبة على الاستثمار

يلعب الاستثمار دورا بارزا حقيقيا في أي نظام اقتصادي، و أن الأسلوب الأكثر عقلانية في عملية الإنعاش الاقتصادي يتجلى وضوحا في الاستثمارات الضخمة المنجزة، حيث يبرز تدخل الدولة في عملية الاستثمار عن طريق سياسة الضرائب.

#### 1\_ مفهوم الاستثمار، أنواعه و محدداته

##### أ- مفهوم الاستثمار:

يقصد به بشكل عام أنه تلك السلع التي لا تستخدم في إشباع الحاجات بصورة مباشرة و إنما تستخدم في إنتاج غيرها من السلع. كما يمكن تعريفه من الناحية المحاسبية بأنه مجموع الوسائل المادية و المعنوية المنقولة و غير المنقولة سواء اشترتها أو أنجزتها و مستخدمة بصفة دائمة.

لذا يعتبر الاستثمار استخدام أموال لتحقيق الأرباح بحيث يكون هذا الاستثمار لمدة طويلة يسعى لتحقيق عدة أهداف منها تحقيق أكبر ربح ممكن و امتصاص البطالة و توفير مناصب الشغل.

##### ب- محددات الاستثمار

يعتمد على عدة عوامل منها الداخلية و الخارجية بعضها قابل للقياس و الآخر غير قابل.

- العوامل الداخلية: و تتمثل هذه في التوقعات، الأرباح السابقة.....الخ
- العوامل الخارجية: تتمثل في السياسة المالية و النقدية للحكومة، معدل الفائدة.....الخ

(1) محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 323 - 324

### ج- أنواع الاستثمار<sup>(1)</sup>

للاستثمار عدة أنواع منها :

- **الاستثمار الحقيقي** : و هو الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية مثلا : إنشاء مصانع جديدة ، الآلات و المعدات .
- **الاستثمار الظاهري** : هو الاستثمار الذي ينتج عنه انتقال ملكية السلع من يد إلى أخرى دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية ، و ينقسم إلى نوعين هما :
  - **الاستثمار المالي**: يتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم و السندات.
  - الاستثمار في المعدات المستعملة : ك شراء الآلات و المعدات أي مشتريات السلع الإنتاجية .

## 2\_ أثر الضريبة على الاستثمار

تلعب الضريبة دورا مهما كأداة لتأثير على ميل الاستثمار ، ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية، تؤدي إلى تحقيق الاستثمار و بالأخص الاستثمارات حديثة المنشأ و على هذا تستعمل الضرائب في توجيه و تشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية الدائمة المؤقتة، أو من خلال التخفيضات في مبالغ الضرائب أو أسعارها و كل هذا من أجل توجيه الاستثمارات إلى الفروع الإنتاجية المرغوب في ترقيتها أو تكثيفها أو إبعادها عن الفروع الإنتاجية الغير المرغوب فيها و كل هذا تماشيا مع السياسة الاقتصادية ، و تستعمل الضرائب الغير مباشرة كأداة لتخفيض تكاليف الاستثمار و من ثم تشجيعه، عن طريق الإعفاء أو التخفيض من الضرائب على السلع و التجهيز، من الرسم رقم الأعمال و من الرسوم الجمركية عند استيراد السلع الاستثمارية .

### المبحث الثاني : علاقة الضريبة بالاستقرار الاقتصادي و التوازن الاجتماعي

لقد تبين مما سبق أن الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية و كونها تلعب دورا هاما في تحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي و يجب دعمها و انتشار فرضها و التوسع فيها مع عدم الإضرار بجوانب الحوافز الممنوحة ، و للريبة دور مهم في تحقيق التوازن الاجتماعي و تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لذا سنحاول الإلمام بأهم التقنيات الاقتصادية و الاجتماعية التي تحاول الضريبة مواجهتها.

(1) فتحى صالح أبو سدره ، منشورات جامعة قار بونس بنغازي ، ليبيا ، ط 2 ، 1998 ، ص 20 .

## المطلب الأول: علاقة الضريبة بالاستقرار الاقتصادي

تشهد مختلف اقتصاديات الدول مشكلة الاستقرار الاقتصادي، و تتوقف مشكلة الاستقرار الاقتصادي على

طبيعة الأسباب التي أدت إلى الإخلال به في ذلك المجتمع و يمكن أن نوجز هذه الأسباب في حالتين :

- موجات الكساد و التضخم فيه كزيادة أو عجز الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني أو وجود قوى احتكارية في تحديد كل من الأسعار و الأجور و يكون لازماً على الدول أن تتبع أساليب السياسة المالية و من بينها الضرائب للحد من موجات التضخم و الكساد و الذي يخل بالاقتصاد الوطني .
- نظراً لقيمة اللجوء إلى الضرائب كمحور محلي لتغطية نفقاتها، تستطيع الدولة أن تزيد من إيرادات الضرائب و أن تفرض ضرائب جديدة لامتصاص جانب من الطاقة الشرائية الإضافية للحد من التضخم و لا تكون هذه السياسة ذات أثر فعال إلا إذا أمكن تصميم نوع من الضرائب ينصب على الاستهلاك مباشرة، غير أن عبء هذه الضريبة سوف يكون أكبر على ذوي الدخل الصغيرة، و تستطيع الدولة أن تنقص إيرادات الضرائب كوسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية إضافية و بالتالي زيادة نسبة الطلب الكلي، الأمر الذي يدعو إلى زيادة التوسع فخفض الضرائب يؤدي إلى زيادة نسبة ما يتبقى في أيادي المشروعات من أرباح مما يؤدي إلى التوسع، و بالتالي الحد من مواجهة الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي، إذ تستخدم الضرائب كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال العمل على تخفيضها في حالات الانكماش الاقتصادي و الرفع منها في حالات التضخم و يرتبط أثر السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار بأثر سياسة الإنفاق الحكومي لذا يفترض أن التغيرات في حصيللة الضرائب لن يصاحبها تغيرات في الإنفاق الحكومي لأن جوهر سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن في التأثير على حجم الإنفاق الكلي سواء بزيادتها أو نقصانها .



## المطلب الثاني: أثر الضريبة على التوازن الاجتماعي

الضريبة في العصر الحديث لم تعد تف إلى تحقيق الهدف المالي بل تعدت إلى ذلك بحيث أصبحت لها أهداف متعددة و من بينها المساهمة في عملية إعادة توزيع الدخل و تحقيق العدالة الاجتماعية، و يعود ذلك إلى الاقتصادي الألماني أدولف فابنجر حيث قال : " إلى جانب الهدف المالي المباشر للضريبة فإنه من الممكن تمييز هدف ثاني يظهر في مجال السياسة الاجتماعية و هو أن الضريبة يمكن أن تصبح عاملا منظما لتوزيع الدخل الوطني و الثروة "(1).

و ذلك أصبحت عملية توزيع الدخل أمرا ذو أهمية كبيرة في الدول النامية و من بينها الجزائر، لذا تسعى كل الدول النامية إلى متابعة هذه السياسة من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي، لذا سنحاول التطرق إلى دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل.

## الفرع الأول: دور الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل

**1\_ الضرائب على الدخل :** و تكون الضرائب على الدخل تصاعدية عن طريق وضع مقياس متدرج من المعدلات الضريبية حيث كلما ارتفع الدخل ارتفع معه معدل الضريبة المفروضة و بالتالي تخضع الدخول الكبيرة لمعدلات أكبر من الضرائب ، و إن هذا النوع من الضرائب قد حقق نوع من العدالة الاجتماعية لكون أن عبء الضريبة سيكون خفيفا على أصحاب الدخول الضعيفة بقدر أقل مما يتحمل ذوي الدخول المرتفعة .

**2\_ الضرائب على الرأس مال:** تتمثل في الضرائب على التركات و العقارات و المنقولات التي تتميز بالأسعار التصاعدية وفقا لمقدار الثروة ففي حالة النجاح في اختيار الوعاء الضريبي لفرض الضرائب على رأس المال مما يعود بالفائدة الكبيرة على أصحاب الطبقات المحرومة على حساب الطبقات الغنية، و بذلك تكون الدول قد حققت نوع من العدالة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

(1) عطية عبد الواحد ، مرجع سابق ، ص 474.

## الفرع الثاني: دور الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل.

عند الحديث عن الضرائب الغير مباشرة نقصد من ورائها الضرائب التي تفرض على تداول الثروة و الإنفاق و الضرائب على الإنتاج و أن الضرائب الغير مباشرة بمختلف أشكالها و صورها في هي غير عادلة بسبب اختلافها في أسعار المواد و السلع التي يكتسبها كل الأفراد سواء كانوا فقراء أو أغنياء/ و من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل في ظل هذه الظروف لا بد من إعادة توزيع الحصيلة المتحصل عليها الضرائب، و يكون هذا التوزيع على شكل الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة ، حيث النصيب الأعظم من منافع الإنفاق الحكومي على تلك الطبقات التي ترغب في رفع دخولها، في شكل منح أو إعانات نقدية و عينية لأفراد المجتمع و كذلك إنشاء المشروعات الاستثمارية .

" فتقوم الدولة بتقديم المنح و الإعانات النقدية و مثل تلك التي تمنحها لمحدودي الدخل و كبار السن و العجزة و التأمينات الاجتماعية.....الخ"<sup>(1)</sup>.

المنح العينية و الإعانات تتمثل في توفير بعض السلع و الخدمات مجانا أو الأسعار المنخفضة مثل تقديم وجبات غذائية مجانية للطلبة و الخدمات الطبية و التعليم مجانا.

و أخيرا يمكننا القول أن التوزيع الأمثل للدخول هو الذي يهيئ لكل فرد درجة إشباع متساوية من السلع و الخدمات التي تشتريها وحدات الدخل الحدية فان لم يتحقق هذا فان زيادة الإشباع الكلي تقتضي نقل أو تحويل جانب من الدخل من هؤلاء الذي تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم منخفضة نسبيا<sup>(2)</sup>.

(1) عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، 1999 م ، ص 350 .

(2) عبد المنعم فوزي ، النظم الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1973 ، ص 146 .

## خلاصة:

لقد تبينت حتمية اللجوء إلى الضريبة كمورد مالي الذي يتجلى في تغطية نفقات الهياكل القاعدية مثل إنشاء مراكز التعليم الذي من شأنه أن يطور القطاعات الوطنية للتحكم في التكنولوجيا بالإضافة إلى تدخل الضرائب في توزيع الدخل الوطني.

كما تعتبر وسيلة لتوجيه الاقتصاد و ذلك برفع معدل الضريبة أو خفضها حسب حاجة الاقتصاد أو حسب السياسة المنتهجة من طرف الدولة، بالإضافة إلى ما سبق فإن الضريبة تعتبر وسيلة فعالة في محاربة بعض التقلبات الاقتصادية كرفع سعر سلعة ما و خفضه في سلعة أخرى..... من الطلب المرتفع و التخلص من التضخم ذو الخدمة .

انتشار البطالة و تشجيع الاستثمار و القضاء على الكساد، كما تلعب الضريبة دور فعال في إعادة توزيع الدخل و من ثم تحقيق العدالة الاجتماعية.

لذا تسعى كل الدول إلى استخدام الضرائب و الرسوم لتحقيق مختلف الأهداف التي ترمي لتحقيقها.

خاتمة عامة

### خاتمة عامة:

بناء على الدراسة التي قمنا بها تحت عنوان: " دور الضريبة في التنمية الاقتصادية" حاولنا معرفة إلى أي مدى وصلت الضرائب في تحقيق وسط ملائم لعملية التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة إلى الدول النامية، وما تعانيه من مشاكل جمة حالت دون النهوض بالاقتصاد قديما.

ومن خلال دراستنا لمختلف الجوانب الاقتصادية الخاصة بهذا الموضوع تبين لنا أن الضرائب من النجاح الوسائل التي تسير بالاقتصاد نحو التقدم وهذا بما توفره من رؤوس أموال دائمة وذاتية لتمويل المشاريع استثمارية ضخمة وهذا رغم وجود وسائل تمويل أخرى التي أثبتت فشلها في كثير من الأحيان كالمديونية والتبعية الاقتصادية والسياسية التي تنجز عن طريق القروض و التضخم الذي ينجم عن الإصدار النقدي وغيرها من المشاكل التي تعيق النمو الاقتصادي.

وعليه من خلال دراستنا لموضوع دور الضريبة في التنمية الاقتصادية يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية التي تكون قد أجابت عن التساؤلات المطروحة في مقدمة هذا البحث:

- من خلال تعدد التعاريف الخاصة بالضريبة يمكننا أن نعطي تعريفاً شاملاً وأوسع وهذا حسب رأينا: " الضريبة هي اقتطاع مالي نقدي تقوم به الدولة أو احد فروعها جبراً وبدون مقابل ويكون بشكل نهائي حسب المقدرة التكلفة للممول وذلك من اجل تحقيق هدف عام".
- أن الضريبة تعتمد على أربع قواعد اليقين، المساواة، الملائمة في الدفع، الاقتصاد في النفقات.
- أن فرض الضريبة يكون وفقاً لتحقيق أهداف تسعى الدولة جاهدة من اجل الوصول إليها.
- وفيما يخص معالجة التقلبات الاقتصادية وجدنا أن الضريبة تعتبر من الوسائل المالية الفعالة التي تلجأ إليها الدولة في حل المشاكل الاقتصادية.

- أما في حالة التضخم تلجأ الدول إلى رفع معدلات الضرائب ويجب أن تعتمد على الضرائب المباشرة بنسبة أكبر من اعتمادها على الضرائب غير المباشرة.
  - الكساد تؤدي الدولة إلى تخفيض معدلات الضرائب وذلك من اجل تحريك النشاط الاقتصادي أي الزيادة في الطلب الكلي.
  - البطالة لمعالجتها لا بد من تقديم تخفيضات ضريبية أو إعفاءات مؤقتة لبعض القطاعات من اجل تحفيز عملية الاستثمار التي بدورها تضمن مناصب شغل.
  - وعلى الدولة مراعاة أهداف السياسة المالية عند استخدامها للضريبة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية: الكساد، التضخم، البطالة.
- كما تعتبر التحفيزات الجبائية عاملا مهما من شأنه أن يؤدي إلى تجميع عملية الادخار قصد تعبئة وزيادة المدخرات لدى الأفراد، وتوجيهها للقيام بعملية الاستثمار التي تعتبر السند الأساسي للقيام بتنمية الاقتصاد الوطني، كما تلعب للحد من عملية الاستهلاك من السلع الكمالية و المنتجات الأجنبية، وذلك بفرض ضرائب عالية على هذا النوع من الاستهلاك قصد حماية المنتج الوطني من خطر المنافسة الأجنبية خاصة في ظل اقتصاد السوق وتحرر التجارة الخارجية.
- الضريبة لها دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق تقليص الفجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي، وكذا الحفاظ على استقرار الأسعار ومحاولة الاحتكار المنتهج من طرف بعض المنتجين وان سياسة الاستقرار الاقتصادي تخلق الجو الملائم لتنمية الاقتصاد و بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي تعمل سياسة الضرائب على تحقيق التوازن الاجتماعي.
- ومن كل ما سبق يتأكد لنا أن سياسة الضرائب من طرف الدولة لها دور جد فعال لتوفير الجو الملائم للنمو والتنمية الاقتصادية وقد أوضحنا ذلك سابقا.

توصيات واقتراحات:

من خلال بحثنا ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات المتمثلة في:

- تطوير النظام من جوانب إعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير و التحصيل.
- هناك طائفة كبيرة من الدخول لا تصل إليها الضريبة وخاصة الدخول المرتفعة وعليه لا بد من فرض ضرائب على هذه الدخول.
- مكافحة التهرب الضريبي الذي بمقتضاه تضيع موارد مالية هامة وذلك عن طريق تخلف الإشعارات القانونية ودعم كفاءة التحصيل.
- القضاء على الرشوة و الفساد الإداري.
- ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة منها استخدام أسلوب الثواب و العقاب.
- وضع سياسة ضريبية خاصة لدعم الاستثمارات عن طريق الإعفاءات المؤقتة لمدة سنوات.
- لا بد من الاعتماد على الضرائب المباشرة أكثر من الضرائب غير المباشرة لأنها تمس الدخول المرتفعة و الثروات.
- دعم كفاءة جهاز التحصيل الجبائي.
- الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادات الاستهلاك.
- القيام بإصلاح جذري للإدارة الجبائية وذلك بتوظيف الإطارات المؤهلة وفق منهج التسيير الحديث.
- على إدارة الضرائب أو وزارة المالية أن تكون ثقافة جبائية للممولين.

إذ تعتبر الضرائب وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وكذلك باعتبارها أداة فعالة لمعالجة التقلبات الاقتصادية و الاجتماعية.

ويمكن القول عموماً أن الضريبة تلعب دوراً أساسياً في تهيئة المجال لحدوث تنمية اقتصادية شاملة بإتباع السياسات الاعفائية أو التخفيفية، هذا من شأنه أن يهيئ المناخ لنمو الاقتصاد للخروج من دائرة التخلف مما يؤدي إلى ازدهاره وتقدمه.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بشيء قليل ونتمنى أن تكون هناك انطلاقات جديدة لبحوث أخرى في نفس الموضوع تكون أكثر ثراء بالمعلومات.



# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ\_الكتب:

- إسماعيل محمد أهاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، ط 1 ، 1996.
- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011.
- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، عمان، دار وائل، الطبعة 2، 2005.
- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1979 .
- رمزي علي إبراهيم سلامة اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- زعدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2006.
- سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعية الجديدة، طبعة 2، 2000.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م.
- عبد اللطيف بن أشنهو ، مدخل إلى الاقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981.
- عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، 1999 م.
- عبد المنعم فوزي ، النظم الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1973.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.
- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية نفي تحقق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.
- عمر ومحي الدين، "التنمية والتخلف"، در النهضة العربية، مصر.
- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، باتنة، 1986.
- غازي عناية، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق، 1998.
- فتحي صالح أبو سدرة ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ، ليبيا ، ط 2 ، 1998.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة ، بوزريعة، الجزائر، ط 2008، 4.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- محمد مروان السان، محمد ظاهر محيك، مبادئ التحليل الاقتصادي، جامعة عمان، دار الثقافة للنشر، الأردن، 1998.
- وليد أجيوشي، أساسيات في التنمية الاقتصادية، دار جليس السلام الزمان للنشر والتوزيع، 2009.
- يونس أحمد البطريق، مقدمة ف النظم الضريبية، المكتب المصري للطباعة النشر، الإسكندرية، 1972.

### ب- المذكرات:

- أمينة عليوات ، دور الضرائب في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011.
- أمينة يوسفى، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003.
- بن سنوسي ليلي، الضرائب و اثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011.
- بن يحي مسعودة، دور الضرائب و الرسوم الجمركية في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011.
- جليلد ياسين، الضرائب وأثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011.
- حكيمة العوفي، جهيدة عوف، " الإصلاح الضريبي ودوره في الإنعاش الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدية، 2008.

- دليلة رفيق، حورية عبدي، " دور الضرائب في تمويل الجماعات المحلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2006.
- زدين حفيظة، لراشي نصيرة، دور الضريبة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي يحيى فارس، المدينة، 2006.
- عزيزي سهام، دور الضريبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2011.
- عوف جهيدة، العوفي حكيمة، " الإصلاح الضريبي و دوره في إنعاش الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2004.
- مريم طرشي، حورية لوجدي، دور الموارد الضريبية في تمويل ميزانية الدولة والبلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2004.

#### ه- المواقع الالكترونية:

- [www.clubnada.jeeran.com](http://www.clubnada.jeeran.com), 10-12-2012.